السلسلة الاقتصادية

ازمة الامبريالية
ازمة بنيوية

سمير امين

ترجمة: صلاح داغر

أزمة الامبريالية
أزمة بنيوية

المركز الرئيسي ـ بيروت ـ الحمرا ـ نزلة اللبان ـ
بناية انيس عساف ـ الطابق السابع

صندوق البريد ـ ١٤/٥٦٣٦
تلفون : ٨٠٦٣٥٩

سمير أمين

أزمة الامبريالية
أزمة بنيوية

الطبعة الأولى
١٩٨٢

مقدمة المترجم

هذا البحث لسمير امين صدر عام ٧٥ مرفقاً بعدة دراسات لكتّاب آخرين تتناول كلها جوانب من ازمة النظام الرأسمالي العالمي ـ الامبريالية العالمية . وذلك ضمن كتاب-Crise de l'impérialisme-éd. Mimuit .

إن نشر هذا النص بالعربية اليوم بعد ست سنوات على الاقل من صدوره بالفرنسية يستجيب للرغبة في تعريف القارىء العربي بأحد الاوجه الملازمة لنمط الانتاج الرأسمالي نعني بذلك ظاهرة الازمات البنيوية التي يشهدها النظام الرأسمالي بشكل دوري* .

إن المكتبة العربية تفتقر على ما نعتقد لنصوص حديثة تركّز على احدث هذه الأزمات وآخرها ، نعني بذلك الأزمة الراهنة التي بدأت منذ اواخر الستينات مع ازمة النظام النقدي الدولي لتستمر حتى اليوم والى سنوات عديدة لاحقة . كما كانت حركات ايار ٦٨ في فرنسا وايطاليا احدى تجسداتها على المستوى الايديولوجي .

لقد كرّست ازمة النظام النقدي الدولي الدخول في الأزمة ، بعبور التضخم من طوره « الزاحف » الذي عرفه خلال حقبة ما بعد الحرب الى طور جديد طور « العدو » . وكانت اوائل السبعينات قد عرفت بدايات بطالة « بنيوية » . لكن انفجار الازمة فعلياً جاء بعد عملية رفع اسعار البترول الاولى اي ابتداء من ٧٤ في أكثر الدول الصناعية وذلك ضمن إطار الصراع بين الدول الرأسمالية ذاتها لتحمّل تبعات هذه الأزمة وكأحد أوجهها البارزة .

وهذا ما جعل النصف الثاني من السبعينات يتميز في الدول الصناعية

الغربية بظواهر رئيسية : التضخم والبطالة المطردة الارتفاع ، وبتلازم هاتين الظاهرتين الى جانب العجز في موازين المدفوعات وتقلص حجم التجارة الدولية الخ . . . كل هذا مؤدياً الى معدلات نمو ضعيفة او معدومة او سلبية حتى ، مما يتعارض بوضوح مع اوضاع فترة ما بعد الحرب حتى اوائل السبعينات التي شهدت معدلات نمو قوية (حوالي ٥٪ سنوياً لعموم الدول الصناعية) ومستقرة نسبياً طوال الحقبة .

هذه الدراسة إن كانت تضع القارىء في فهم معمّق ومن ضمن اشكالية ماركسية مجددة لمسألة ازمة النظام الرأسمالي ، وهي اذ كتبت في ١٩٧٤ اي في المرحلة الاولى للأزمة ، ليست لتتيح لنا عرضاً لكامل مجراها وحيثياتها حتى اليوم ، وإنما التزمت في جزء منها بحثاً استشرافياً ، ركزعلى تبيان آفاق التطور المقبل المحتملة ، بالاستناد الى طابعها البنيوي محددة عواملها واستراتيجيات الدول الصناعية للتغلب عليها .

وبصدد الأزمة الراهنة سوق نعكف في إطار هذا الجهد للتعريف بقضايا الأزمة والنمو في النظام الرأسمالي المعاصر ، علىترجمة لعمل مشترك صدر عام ١٩٧٩ (النمو والازمة في الرأسمالية المعاصرة ـ ماسبيرو) يمثل عرضاً تاريخياً لتطور الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر ويتوقف طويلاً عند الأزمة الحالية باحثاً في جذورها وحيثياتها والخيارات المطروحة للخروج منها . وهي ستكون تكملة لهذه الدراسة تبلور فهمنا لظاهرة الازمة البنيوية في النظام الرأسمالي وتجلياتها الاكثر حداثة .

٨' اما بالنسبة للدراسة الحالية فهي تنطلق من المقولة الاساسية التي تعتبر الأزمة البنيوية ازمة تراكم يبلغها النظام في مرحلة معينة بسبب استنفاد البنية التحتية الاقتصادية لقدرتها على تحقيق فائض كاف يؤمن استمرار هذا التراكم مما يطرح بالتالي ضرورة ايجاد مخارج تمكن هذا التراكم من أن يستعيد مجراه متيحاً مرحلة جديدة من النمو .

فالتجديد او الخروج من الأزمة يتطلب استبدال الصناعات القاطرة لمرحلة ما بعد أن فقدت طاقتها على تأمين الفائض اللازم بصناعات قاطرة جديدة وأطر مؤسسية متقدمة نوعياً وهذا ما يجعل حقبة الأزمة حقبة احتدام للصراعات الطبقية والدولية لانها تطرح مشكلة من سيقوم بتحمّل اعباء التجديد البنيوي للنظام وتطرح مسألة مواجهة الطبقة العاملة للخيار الرأسمالي المفروض عليها ومسئوليتها هي وقوى التحرر في العمل على تحقيق الخيار البديل ، الخيار الاشتراكي ، بعيداً عن « الجبرية التاريخية » التي انطبعت بها المراكسية طويلاً في ظل الستالينية والتي ربطت مثلها مثل بقية التيارات الاقتصادية ، مستقبل التحول الاشتراكي بالمستقبل الاقتصادي للرأسمالية ، أي جعلت تناقضات النظام الرأسمالي البنيوية مسئولة وحدها عن الانهيار « الوشيك الوقوع » والمؤجَّل باستمرار .

الى ذلك ركزت الدراسة في جزء منها على الجانب الآخر من الأزمة ، الجانب الايديولوجي ، مشدِّدة على أن نجاح النظام في تجديد ذاته ليس رهناً بتجديد بنيته التحتية فحسب ، بل مشروط بقدرته على تجديد ايديولوجيته وتحقيق التحالفات الطبقية الملائمة للمرحلة الجديدة .

اخيراً تشير الدراسة في هوامشها الى جملة من المراجع الاساسية والمهمة لتكوين نظرة شاملة ومتكاملة للقاريء المتعمِّق .

● بصدد الازمات نشير الى بعض ما ترجم الى العربية حولها :

ـ كتاب ارنست مانديل ، النظرية الاقتصادية الماركسية وتخصيصاً الفصل الحادي عشر او الفصل الاول من الجزء الثاني بالعربية حول الازمات الدورية . ترجمة جورج طرابيشي .

ـ كتاب الازمات الاقتصادية ـ ترجمة بو علي ياسين .

أزمة الامبريالية : أزمة بنيوية*

١ ـ الأزمات البنيوية السابقة وكيف تم التغلب عليها

ما يميِّز نمط الإنتاج الرأسمالي هو حالة التناقض الملازمة ، تلك التي تضع الطابع الاجتماعي المتنامي للقوى المنتجة في حالة تعارض مع الطابع الضيِّق والثابت لعلاقات الانتاج . حالة التناقض تلك تظهر منذ الاساس ولا تشير إذاً الى « انهيار نهائي » وشيك الوقوع . لقد تم التغلب عليها ، في غضون قرن على الاقل ، عبر توسُّع النظام وتجديد نموذج التراكم خاصته في آنٍ معاً . يذكِّر ماركس بأن النمط الرأسمالي مرغم على تثوير لا يتوقَّف للانتاج . وهو والحالة هذه مرغم كذلك على تثوير لا يتوقَّف لعلاقات الانتاج من اجل تكييفها مع متطلبات النمو المتواصل لقوى الانتاج . إن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ سيرورة التكييف لعلاقات الانتاج مع متطلبات تقدُّم القوى المنتجة .

هذا التاريخ يتألف من مراحل توسُّع ومراحل من « الأزمة البنيوية » . نستطيع تمييز اربع مراحل توسع : ١٨١٥ ـ ١٨٤٠ ، ١٨٥٠ ـ ١٨٧٠ ، ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ ، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ ، واربع مراحل ازمات : ١٨٤٠ ـ ١٨٥٠ ، ١٨٧٠ ـ ١٨٩٠ ، ١٩١٤ ـ ١٩٤٨ ، وابتداء من ١٩٦٧[٢] .

تتميَّز كل مرحلة توسُّع بنموذج معينً للتراكم ، وطراز من الصناعات القاطرة او المحرِّكة ، وباطار خاص يحدد كيفيات المزاحمة و (نظام المنشأة) . وتتناسب كل منها مع مرحلة معينة من التوسع الجغرافي للنظام

الرأسمالي ، وتنظيم خاص للتخصُّص الدولي في هذا الإطار ، وبشكل ادق ، توزيع لوظائف مركزه ومحيطه ، وأخيراً توازن معين (او اختلال في التوازن) بين مختلف دول ـ امم المركز . إن مجمل هذه الشروط يحدِّد نموذج التحالفات الطبقية الموافق لنمط التراكم ، ومن هنا ، إطار صراع الطبقات والحياة السياسية ، كما يحدِّد نموذج انتاج البرجوازية ، كمتمِّم ضروري لنموذج إعادة انتاج الرأسمال .

وبالعكس تشكِّل كل مرحلة ازمة بنيوية ، مرحلة من اختلال التكييفاتdésajustements واعادة توافقهاreajustements ، وانتقالاً من نمط من التراكم الى آخر . وتستتبع الأزمة تباطؤاً في النمو وشحذاً لصراع الطبقات .

سجَّلت مرحلة التوسع الأولى (١٨١٥ ـ ١٨٤٠) استنفاد الثورة الصناعية التي انطلقت في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، بعد حقبة حروب الثورة والامبراطورية (١٧٩١ ـ ١٨١٥) . تأسّست الثورة الصناعية على الآلة البخارية والنول . واقتصر مجال توسعها عملياً على انكلترا ، بلجيكا ، والربع الشمالي الشرقي من فرنسا . وكان نموذج التراكم ما يزال مرتكزاً بشكل واسع على مزاحمة الصناعة للحرفة بينما بقيت المزاحمة في ما بين الصناعات متواضعة . واستمرت المؤسسة الصناعية عائلية ، بحصر المعنى ، اما سوقها فبقي محلياً او اقليمياً . مما يعني أن ظروف المواجهة مع صناعات اخرى تنتمي الى نفس الفرع بقيت محدودة . وقد أضعف نموذج التراكم هذا ، الدور الذي لعبه المحيط في العصر المركنتلي . هذا المحيط استمر مع ذلك كمموِّن بالمواد الأولية (القطن الاميركي والهندي بشكل رئيسي) وما فتىء يمتص قسماً من الناتج الصناعي الجديد (اقمشة قطنية) .

في المرحلة الاولى هذه من نمو الرأسمالية في شكلها الناجز كان ظهور

وتوسع نمط الانتاج الرأسمالي يخضع للتحالفات الطبقية بين البرجوازية الصناعية الجديدة وطبقات الملاكين العقاريين . وقد ارتدت هذه التحالفات شكل حلف مع الملكية الزراعية الكبيرة المجدَّدة في انكلترا ، وحلف مع الملكية الفلاحية المنبثقة من الثورة في فرنسا .

والواقع انه ومنذ فترة طويلة سبقت الثورة الانكليزية المظفرة عام ١٦٨٨ والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، كان سياق انحلال علاقات الانتاج الاقطاعية وسياق تكوُّن ونمو الرأسمالية المركنتيلية ، متوسطية اولاً من القرن الثاني عشر حتى القرن السادس عشر ثم أطلسية ابتداء من القرن السابع عشر ، هذا السياق كان قد شرع في تحضير الرأسمالية . وانه من الطبيعي في الظروف تلك أن لا يتزامن ظهور الثورة الصناعية في انكلترا وفرنسا واميركا الشمالية وفي باقي القارة الاوروبية . إن الثورة الصناعية في انكلترا التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر انتهت خلال حروب ١٧٩٠ ـ ١٨١٥ فيما لم تتطور هذه الثورة في فرنسا ، وبشكل مشتت في المانيا وايطاليا الشمالية ، إلا بين ١٨١٠ و ١٨٤٠[٣] .

سيرورة التوسع هذه تهافتت في اوروبا الغربية (غربي الالبElbe ، شمالي البيرنيه وشمالي منطقة فلورنسا) ابتداء من الاربعينات . وبلغت الازمة البنيوية اوجها مع ازمة ١٨٤٨ التي كانت في آن معاً اقتصادية وسياسية . وسنوات الاربعينات هي التي شهدت ولادة الحركة العمالية (الحركة الشارتية في انكلترا) . وسجل البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨ ولادة الماركسية . مع ذلك انتهت المحاولات الثورية لتلك الفترة الى فشل . فقد سحقت الحركة العمالية الفرنسية على ايدي جيوش المرتزقة الفلاحين التي جرى تجنيدها من قبل البرجوازية وجرى للتو احباط الحركات المرتبكة ذات الاغلبية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في المناطق الاقل تقدماً من المانيا وايطاليا ، في نفس الوقت الذي أُطلقت فيه سيرورة توحيد هاتين الامتين .

ارتكزت المرحلة الثانية لتوسع الرأسمالية (١٨٥٠ ـ ١٨٧٠) على

السكك الحديدية وصناعة الفولاذ . لقد فرض تطور القوى المنتجة اطلاق عملية تشريك علاقات الانتاج من خلال ابتكار صيغ تتيح تشارك الرساميل الفردية . ونجد بالطبع صيغاً عُرفت في الحقبة المركنتيلية لكن يبقى أن الشركة المغفلة والشركة المحدودة ترجمت تزايد التناقض الملازم لنمط الانتاج وحل هذا التناقض في إطار العلاقات الرأسمالية في ان معاً . لقد اتاحت السكك الحديدية بسط مجال توسع الرأسمالية . وجرى اتمام الوحدتين الالمانية والايطالية خلال هذه الحقبة . ايضاً جرى ادماج روسيا والامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية في السوق الرأسمالية الاوروبية الجديد . وسرَّع إلغاء القنانة في روسيا سنة ١٨٦١ سيرورة التحويل للزراعة الروسية القديمة الما قبل رأسمالية الى زراعة رأسمالية تصديرية . ايضاً شهدت الولايات المتحدة تشكل مداها النهائي فيما ثبتت حرب الانفصال (١٨٦٠ ـ ١٨٦٥) نهائياً همينة الرأسمال في اميركا الشمالية .

وحصل تغيير في التوازن الدولي . فقد حل توازن سباعي محل هيمنة الملكيتين الاطلسيتين في الغرب انكلترا وفرنسا والامبراطوريتين الباليتين في الشرق روسيا والنمسا ـ المجر . وهو توازن قوامه : اربع امم رأسمالية مركزية متقدمة انكلترا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة ، وواحدة نصف متخلفة ، ايطاليا ، وامبراطوريتان متعددتا الجنسيات متخلِّفتان لكن مندمجتان في النظام الرأسمالي الجديد ، روسيا والنمسا ـ المجر .

خلال هذه المرحلة شهد المحيط تراجعاً في اهميته النسبية . فهو استمر بالتأكيد في تصدير القطن لكن صناعة الفولاذ الجديد االمحرِّكة كانت تؤمن موادها الأولية من المركز بالذات .

إن نموذج التراكم هذا اخذ بالتهافت ابتداء من سبعينيات القرن وانفتحت الازمة بفعل تنامي الصراع الطبقي ، المتأثر بكومونة باريس . وسيجري التغلب عليها فيما بعد ، بتجاوز الليبرالية الاقتصادية Laissez

faire التي طبعت سنوات الحقبة (١٨٥٠ - ١٨٧٠) ، كالحقبة الحقيقية الوحيدة لليبرالية الرأسمالية ، وبتكوين الاحتكارات والتوسع الامبريالي .

كانت مرحلة التوسع الاولى قد تميّزت « بالمزاحمة السهلة » من قبل الصناعة الجديدة حيال الحرفة القديمة . وتميزت الثانية بنموذج مزاحمة « ذرّوية »atomistique بين مؤسسات عديدة ذات حجم متواضع وعاجزة بشكل انفرادي عن احداث تغيير في شروط السوق . وسوف تجري المزاحمة في المستقبل بين احتكارات قادرة عبر قراراتها الآحادية الجانب على تحديد شكل السوق . زد على ذلك ان تفريد individualisation المنتجات على أساس الماركة وعبر الدعاية سيقلّل من دور المزاحمة بالاسعار . كما أن الكهرباء فتحت امكانيات جديدة لتحديث الصناعة واعطت الملاحة البحرية بعداً عالمياً للسوق .

مرحلة التوسع العالمي للرأسمالية هذه اكسبت المحيط ، من جديد وظائف أساسية : فمن جهة هو يقدم المواد الأولية والمنتجات الزراعية ويمتص الرساميل لصالح إرساء البنى التحتية ويشتري المنتجات المصنّعة بعد أن تم تدمير قطاعاته الحرفية وجرى إخضاع زراعته لسلطة الرأسمال . من جهة اخرى وما وراء هذه المبادلات ودفق الرساميل كان يشرع التبادل اللامتكافىء اي اللاتكافؤ في جزاء (الأجر المدفوع) العمل المتبلرة في السلع الدولية(٤) .

إن التخصص الدولي اللامتساوي وتكوُّن المحيط المعاصر ضمن هذه الأشكال سهَّل انزلاق الحركة العمالية الاوروبية نحو التحريفية وهمينة الارستقراطية العمالية ، أي بكلمة ، الاشتراكية الديمقراطية للاممية الثانية ، وفي آنٍ واحد ، اختزال الماركسية الى وضعية positivisme اقتصادية بما يشهد على خضوع الطبقة العاملة لايديولوجية الطبقة المهيمنة .

بقيت الحياة الدولية تتميز بالتوازن النسبي للقوى الأربع الكبرى ،

الولايات المتحدة ، المانيا ، انكلترا وفرنسا والتي تنضاف اليها اربع قوى متخلفة او فتية : ايطاليا ، اليابان ، روسيا والنمسا ـ المجر . ومن هذا التوازن غير المستقر وتصادم الامبرياليات للنفاذ الى المحيط ومن النيو ـ حمائية néo- protectionnisme الامبراطورية والتكتلات الناتجة عنها ، سيندلع النزاع الدولي الاول مفتتحاً مرحلة انحطاط الرأسمالية .

ينبغي اعادة وضع التغييرات البنيوية التي ميَّزت العلاقات بين الزراعة والصناعة ، وبشكل خاص التخصُّص الدولي بين دول زراعية ودول مصنعة ، في إطار هذا التحليل لمسألة تكييف علاقات الانتاج مع تطور القوى المنتجة .

فالأشكال الجنينية للرأسمالية ظهرت في البداية في الزراعة التي سبقت ثورتها مثيلتها في الصناعة . وبالتالي فقد تغيرَّ محتوى الريع الاقطاعي القديم الذي اضحى ريعاً رأسمالياً . لكن هذه الرأسمالية الزراعية الاولى بقيت معاقة بفعل استمرار العلاقات الاجتماعية القديمة . ولم يأخذ النمط الرأسمالي بالتالي شكله النهائي إلا عندما انتقل مركز ثقله نحو الصناعة الجديدة مخضعاً حينئذ الزراعة لسيطرته . هكذا سجل تطور القوى المنتجة في الزراعة خلال قرن من الزمن تأخراً بالنسبة الى الصناعة . ولم تأت الموجة الثانية من التحديث في الزراعة إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة اي بعد الحرب العالمية الأولى ، مجدِّدة ومعمِّقة اشكال هيمنة الرأسمال الصناعي على القطاع الزراعي . وبقدر ما أن محيط النظام الدولي هو حبيس التخصص الزراعي فإن تخلفه وتبعيته ينبغي تحليلهما ضمن حدود هيمنة النمط الرأسمالي على اشكال الحياة الريفية ذات الجذور ما قبل الرأسمالية[٥] .

إن المسافة الزمنية الفاصلة تجعلنا اليوم ننزع الى اعتبار تلك الحقبة الطويلة نسبياً بين ١٩١٤ و ١٩٤٨ ، حقبة ازمة بنيوية واحدة .

لقد بقيت الصناعات القاطرة خلال فترة ما بين الحربين ، هي ذاتها بالنسبة لحقبة ما قبل ١٩١٤ واستمر نموذج التراكم مشابهاً لذاته تقريباً ،

كذلك اشكال المزاحمة الاحتكارية . غير أن الأزمة ، وبسبب من استطالتها ادت الى تغييرات عميقة في النظام الدولي . فلقد اضعفت الحرب العالمية الأولى اوروبا لصالح الولايات المتحدة . اما الثانية فأنهت تأكيد غلبة اميركا الشمالية . ومرحلة ما بين الحربين لا تعتبر بحق مرحلة توسع مستقل ففترة الازدهار القصيرة التي تبعت اعادة تعمير اوروبا وحالات التضخم التي شهدها النصف الأول من العشرينات انتهت بشكل كارثي عام ١٩٢٩ . اما مستوى الانتاج عام ١٩٣٨ فبالكاد بلغ مثيله لعام ١٩١٣ .

أيضاً تميزت مرحلة الأزمة الطويلة تلك باحتدام الصراع الطبقي في المركز ، وبامتداده على المستوى العالمي عبر الحركات القومية المناهضة للامبريالية . وبين الاشارات التمهيدية - اي ثورة ١٩٠٥ الروسية - وبين ثورة اوكتوبر لم تنصرم سوى اثنتا عشر عاماً ، هذه الثورة التي فتحت الفجوة الاولى في النظام الرأسمالي . ايضاً فصلت عشر سنوات فقط بين ١٩١٧ وبدايات الحرب الاهلية في الصين هذه الحرب التي امنت عام ١٩٠٥ الانتصار الاول للاشتراكية على محيط النظام . غير أنه تم اجهاض الثورة ، في امكنة اخرى ، تحت ثقل الاشتراكية - الديمقراطية الاصلاحية .

حقبة الأزمة تلك ، والتي صنفتها الاممية الثالثة بشيء من السرعة كـ « ازمة عامة للرأسمالية » ، هل شهدت ارتسام اشكال جديدة من المزاحمة وتغيرُّ التحالفات الطبقية الاساسية ؟ هذا ما تدعيه نظرية « رأسمالية الدولة الاحتكارية »* التي اعتبرت أن التداخل الحاصل بين الاحتكارات والدولة قد استبعد الشرائح البرجوازية الوسطى ملقياً إياها في صفوف المعارضة .

وسياسة الاحزاب الشيوعية « الجبهوية » المنادية « بالكتلة المناهضة للاحتكار » ترتكز على هذه الفرضية المشكوك فيها . فالدولة تبقى ، وما

وراء التناقضات الثانوية داخل البرجوازية ، دولة الرأسمال في جملته[٦] .

إن مرحلة التوسع المفتتحة عام ١٩٤٨ ، لكي تنتهي عشرون عاماً ، بعد ذلك بالازمة النقدية الدولية وايار الفرنسي وايار الزاحف الايطالي ابرزت مميزات خاصة جداً . فالصناعات القاطرة لهذه الحقبة من النمو القوى للاقتصاد العالمي والذي تجاوز حتى وتاثر حقبة ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ الاستثنائية بما يتباين مع حالة شبه الركود التي عرفتها حقبة ١٩١٤ ـ ١٩٤٨ ، هذه الصناعات تمثلت بالسلع ذات الديمومة وبشكل خاص السيارات والتمدين « الوظيفي » الذي رافقها . وكان نمو هذه الصناعات قد بدأ خلال فترة ما بين الحربين ، وأخذ نموذج التراكم الذي استتبعه شكله النهائي خلال سنوات الحرب الثانية في الولايات المتحدة .

والتوسع الذي شهدته سنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ يرتكز بكامله على سياق من « الاستلحاق » جعله متاحاً تأخر اوروبا الذي راكمته خلال حقبة ١٩١٤ ـ ١٩٤٨ . ولم تلتزم اليابان هدفاً غير ذلك . كذلك سوف يلتحق الاتحاد السوفياتي بهذه الدول عما قليل على الطريق ذاتها .

إنه في ذلك بالضبط حيث يكمن انحطاط الرأسمالية . فرأسمالية الدولة الاحتكارية » التي شرعت خلال ازمة الثلاثينات والشركات المتعددة الجنسيات من نموذج جديد التي انطلقت في الستينات لا تمثل اشكالاً جديدة بشكل جذري للتزاحم بين الاحتكارات ، بل بالاحرى كيفيات تطيل حالة الانهاك التي تعتري النظام ، خصوصاً من خلال الاعتماد على الدولة .

إن نظرية احقاب الرأسمالية التي تمت بلورتها ها هنا لا ينبغي خلطها مع تلك الخاصة بالدورة cycle والوضعية conjencture . وينبغي ربط الحركة الدورية المنتظمة نسبياً للنمو الرأسمالي خلال قرن من الزمن ،

بشكل تعبير التناقض الملازم الذي يحكم النمط الرأسمالي ضمن شروط المزاحمة ما قبل الاحتكارية .

هذا الشكل اختفى لصالح وضعية conjoncture يجري توجيهها ضمن حدود معينة ، ابتداء من ثلاثينات واربعينات قرننا هذا وتتميز بتدخل الدولة عبر وسائل السياسة النقدية وسياسة المداخيل بشكل رئيسي ، وبارتباط وثيق مع المزاحمة الاحتكارية وهيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية على الحركة العمالية .

إن حدود هذا الضبطRegulation تبقى مع ذلك ضيقة بالقياس الى كون هذه السياسات تدخل في نزاع على المستوى الدولي(٧) .

غير إن مرحلة التوسع (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) شهدت تغير نموذج التخصص الدولي . فسياق التصنيع باستصناع الواردات الذى شرع خلال الازمة الكبرى في بعض دول امريكا اللاتينية ، تسارع خلال الحرب وفي الخمسينات في اميركا والعالم العربي وآسيا . وانطلق في افريقيا خلال الستينات . وحلّت الصيغ النيو ـ كولونيالية في هذا الاطار محل الصيغ الامبراطورية القديمة . وشهد المحيط تفاهم حالات من تفاوت النمو داخله ايضاً شهد ظهوراً جنينياً للامبرياليات الفرعية Sous- impérialismes .

كل هذه السياقات رافقت هيمنة الولايات المتحدة المطلقة على المستويات الصناعية والمالية والعسكرية . وتميزت هذه الحقبة بتراتب قوي للحياة الدولية . واضحى الدولار عملة كونية فيما كانت الاطلنطية هي الغالبة .

وابتداء من ١٩٥٣ انتقل الاتحاد السوفياتي من الحرب الباردة الى التعايش السلمي . إن تعبير عالم « ذي قطبين » ، المستعمل بكثرة لتمييز تلك الحقبة هو في الحقيقة خادع لأن الاتحاد السوفياتي لم يلعب هنا سوى

دور ثانٍ لامع خلف الولايات المتحدة .

إلا أن هذا التوازن كله بدأ يتفتَّت ابتداء من ١٩٦٧ ، أي قبل أن يتاح بوقت طويل لأوروبا واليابان والاتحاد السوفياتي طبعاً ، اللحاق بالولايات المتحدة .

مع انقضاء الزمن ، تبدو حقبة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) كـ « زمن الاوهام »[٨] .

التجدُّد في الماركسية المعاصرة .

سوف تكون للسنوات الاخيرة اهميتها حتماً في تاريخ تطور الفكر الاشتراكي . إن تجدُّد الماركسية يتناقض في الواقع ، من الآن فصاعداً ، مع ازمة الايديولوجية المهيمنة التي اصابها العقم . هذا التجدد جاء عقب حقبة طويلة من الفراغ ، انطبعت بالدوغماتية الستالينية الملطفة بالجاذبية التي مارستها ، بتستُّر ، الايديولوجيا التقنوقراطية للنزعة اللاسياسية apolitisme المنتصرة ، ثم جهاراً ابتداء من ١٩٥٣[٩] . تسويات الخمسينات هذه ادت دورها بسرعة للغاية . وابتداء من ١٩٦٥ على الاقل اخذ يتجاوزها فكر ماركسي نشط .

لماذا هذا التجدد ؟ ينبغي البحث عن السبب في نمو صراع الطبقات بشكل متواز مع تعمق ازمة الرأسمالية . إن التوجه الذي اخذته الصين ابتداء من ١٩٥٠ والذي بلغ ذروته مع الثورة الثقافية ، سمح لأول مرة بنقد يساري للتجربة السوفياتية[١٠] . وكان ينبغي للمؤتمر العشرين أن يحقق ثأر التروتسكية الكبير ويكون اشارة انطلاقها . ولم يتحقق شيء من هذا القبيل بسبب عجز التروتسكيين عن الذهاب ابعد من « النبي » الفقيد .

والحال أن تروتسكي كان قد توقف عند الطروحات الاقتصادية لعصره : « التحسر » على فشل الثورة الالمانية ، تأكيد ضروره « تراكم اشتراكي » ، اي « اللحاق بالرأسمالية ، من أجل تجاوزها فيما بعد » ، وبالتالي اعادة انتاج انماط تقسيم العمل الخاصة بالرأسمالية وفسخ التحالف العمالي - الفلاحي لسنة ١٩١٧ ، بتحميل الفلاحين عبء تمويل نموذج التصنيع هذا . على هذه الأرضية ، ستتم الغلبة لستالين .

وسوف تتيح التجربة الصينية الخروج من الجدالات الضيقة التي تتعلق « بوسائل » هذا النموذج من « بناء الاشتراكية » . فالصين ، عبر صياغتها منذ البداية ، نقداً جذرياً ، اي عبر رفضها اختزال الاشتراكية الى « رأسمالية بدون رأسماليين » ، بل على العكس : اعادة البحث ثانية في النماذج الرأسمالية للتصنيع والتكنولوجيا والتنظيم والتراتبية وتقسيم العمل والتمدين والاستهلاك والتربية ، وفضح طابعها السياسي ، التزمت ان تواجه اشكالية الانتقال بصورة مختلفة جذرياً .

إن نقد الاقتصادوية اتاح العثور مجدداً على وحدة الماركسية التي ليست لا نظرية اقتصادية ولا نظرية اجتماعية ولا فلسفة ، بل العلم الاجتماعي للممارسة praxis الاشتراكية الثورية .

ولغم نقد مضمون الاقتصاد الهامشي ، محاولات الوصول الى خلاصة تركيبية مزعومة بين الماركسية والهامشية والتي اوحت بها جاذبية النظرية التقنوقراطية للخمسينات في الغرب كما في روسيا . وكانت اعادة اكتشاف نصوص الطابع الطبقي لنمط الانتاج السوفياتي . وكانت اعادة اكتشاف نصوص ماركس الشاب ، خصوصاً الايديولوجية الالمانية حاسمة بصدد هذه النقطة . وإذا كان ألتوسير بانكاره الطابع الماركسي للاستلاب ، قد حاول ان ينقذ موسكو ، مرة اخرى ايضاً ، فإن ذلك لا يمنع كونه قد ساهم

في الوقت ذاته بتصفية ارث الوضعية نهائياً الذي دفع به حتى حدوده الأخيرة .

لقد اصبح ممكناً ، مذ ذاك ، طرح جملة من المسائل بشكل سليم :

١) إن تحليل رأسمالية المركز المعاصرة ، والنمط الخاص لإعادة انتاجها في مرحلة حيث يفرض التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي لمستوى تطور القوى المنتجة والطابع الضيق لعلاقات الانتاج ، الذهاب الى ابعد من تخطيطات schémas الكتاب الثاني من الرأسمال ، من أجل معالجة التدخُّل النشط للدولة » .

٢) تحليل التحالفات الطبقية في تاريخ الرأسمالية وتغييراتها بالترابط مع التاريخ السياسي والايديولوجي .

٣) التقييم النقدي لاستراتيجيات الحركة العمالية الناتج عن النقطتين الاولى والثانية وخصوصاً ، نقد « الجبهوية » واشكال تنظيم الطبقة العاملة التي حددها لينين في كتاب ما العمل[١٢] ؟ .

٤) نقد الرأسمالية المعاصرة في مختلف وجوهها وبشكل رئيسي ذلك المتعلق بتقسيم العمل وآثاره المدمرة ، وبالتمدين الخ . . .

٥) نقد محاولات الفريدو ـ ماركسية Freudo- marxisme (و . رايش) ومدرسة فرانكفورت (ماركوز ، ادورنو) . وبالارتباط مع هذه المجالات الجديدة لنفاذ الماركسية ، تقييم ظاهرة بروز قضايا الشباب والمسائل المتعلقة بوظيفة التربية في اعادة الانتاج ، والحركات النسائية[١٣] الخ . . .

٦) اخيراً تحليل التطور اللامتكافىء للرأسمالية والنقاش المتعلق بمسألة تحقيب النظام الدولي[١٤] .

إذا كان قد تم تجاوز التجربة السوفياتية عن يسارها من قبل الصين فإن

ذلك اصبح يعني أنه ينبغي اعادة النظر في اشكالية النظام العالمي بكاملها . هنا أيضاً جاء الدفع من نقاط متواضعة مرتبطة بالحركات الاجتماعية خصوصاً حركات التحرر القومي . فلقد ادى فشل استراتيجيات التطور التي قبلت بمسلمة الاندماج في النظام الدولي (الشعبوية وdesarrolismo اميركا اللاتينية) الى صياغة « نظرية التبعية » النصف - قومية والنصف - ماركسية .

وحثت ضحالة النتائج حصيلة نقل امثولات الاتحاد السوفياتي الى العالم الثالث ، في ما يشكل محتوى الطريق « اللا - رأسمالي » والتي كانت مصر مثالها الاكثر تقدماً ، على اعادة النظر بالرؤية الخطيّة للتطور التاريخي والتي تشترك فيها الايديولوجيات العلموية البرجوازية والماركسية المزيفة pseudo-marxisme العقدية . لقد تم قطع خطوات حاسمة في كل هذه المجالات خلال السنوات الأخيرة . ومن التحليل على أسس ما برحت محدودة ، لنماذج اعادة الانتاج على مستوى النظام الدولي في جملته ، انقدنا الى اعادة تناول تاريخ الرأسمالية منذ ولادتها ، تطورها ثم تجاوزها على المستوى العالمي . لقد تم اخيراً تجاوز وجهة النظر الاورو - مركزية .

٣ - الأزمة المعاصرة واتجاهات النظام الطبيعية للتغلب عليها .

إن القول بكون النظام الرأسمالي في انحطاط لا يعني أنه سينهار من تلقاء ذاته بفعل تناقض ما اقتصادي لا يقاوم ؛ فذلك سوف يعني عودة الى الاختزال الوضعي الاقتصادوي . إن اختزال الماركسية الى الوضعية التي تشكل القاعدة الفلسفية المشتركة لكل مدارس العلم الاجتماعي البرجوازي ، يقوم بالتحديد على اختصار ديالكتيكية تحديد علاقات الانتاج ، في الدرجة الأخيرة ، من قبل القوى المنتجة ، الى عملية تحديد

خطّي ، من جانب واحد ومباشر . مذ ذاك بصير لزاماً اعتبار القوى المنتجة « المسبِّب الأول » ،deux ex machina ، قوة محتومة خارجية تفرض ذاتها على المجتمع . ذلك يؤدي بالضرورة الى عدم التفكير بسوى نموذج وحيد للتطور التاريخي يتم الاهتداء اليه بواسطة سلسلة متعاقبة من انماط الانتاج التي تتناسب مع المراحل المتعاقبة لنمو القوى المنتجة . وكون هذا النموذج الوحيد سيفرض نفسه عاجلاً ام آجلاً على كل الشعوب ، بالتالي ليس هناك ما يجدر الاعتراف به غير تأخيرات ظرفية فحسب ، على امتداد سير دقيق .

وهكذا يتم اللقاء مع فلسفة الانوار الاوروبية وفرضيتها في التقدم الحتمي وبكلمة كل محتومركزية . لقد تم اغفال استخدام اداة الديالكتيك في كل هذه القضية كما جرى الامتناع عن التحليل الموضوعي لانماط الانتاج المختلفة .

لقد تخلّى تحليل العلاقات بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية ، هذه العلاقات التي تختلف في انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية عما هي عليه في النمط الرأسمالي، عن مكانه لصالح صياغة كليّة ليس للايديولوجيا بمقتضاها سوى أن تعكس القاعدة. وفي الوقت ذاته ضاع تحليل ماركس بكليته وهو الذي لا يتصور وجود سور الصين بين العلم والايديولوجيا ، بل يتعامل مع واحدهما والآخر كإنتاجات فكريةidéelles . وتمت الاستعاضة عنه بالتمييزات السطحية خاصة العلم البرجوازي ، الذي يدعي وجود « علم خالص » ، فيما يتم في الوقت ذاته ، اختصار الايديولوجيا الى مجرَّد خداع .

إن الماركسية بكليتها تندرج بالضبط في مواجهة هذه الرؤية الخطية الإوالية mécaniste للتاريخ . وما ينبغي معرفته هو أنه يمكن لتناقضات نظام ما ، ان تجد حلولاً مختلفة . وبما يختص بتلك التي تميز النمط الرأسمالي

فإن نقطة الانطلاق ينبغي أن تتكون بالاعتراف بخصائصه المميّزة ففي التشكيلات ما قبل الرأسمالية يكون الفائض شفافاً وتكون الايديولوجيا بمثابة الهيئة المسيطرة . اما محتواها اي الاستلاب الديني ، فإنه يترجم في آن معاً هذه السيطرة والتبعية الضيقة ازاء الطبيعة وبالتالي ضعف مستوى تطور القوى المنتجة . اما في النمط الرأسمالي فيرافق الاستلاب البضاعي سيطرة الهيئة او المستوى الاقتصادي المباشرة . ويكون المحتوى الاساسي للايديولوجيا الرأسمالية حينئذ الاقتصادوية . إن هذا الانتقال يشهد في آن معاً على نمو القوى المنتجة وعلى الشكل المستلب الذي تم به تحقيق هذا النمو ، وهو يصحب الغلبة المطلقة للقيمة التبادلية ، وخضوعاً كلياً للقيمة الاستعمالية ، التي شكلت اساس الحضارات السابقة .

هكذا نرى لماذا وكيف أن النمط الرأسمالي ينطوي على هذه الخاصية في التثوير غير المنقطع لقوى الانتاج . لماذا وكيف هو مضطر لأن يكيِّف بدون انقطاع علاقات الانتاج خاصته .

أيضاً هكذا نرى لماذا وكيف يوجد دائماً مخرجان للتناقض القائم : مخرج رأسمالي ومخرج ثوري . فالشيوعية هي ممكن وهي ليست حتمية(١٥) .

اليوم اذاً ، وكما كانت الحال على امتداد قرن ونصف مضيا ، إن مرحلة جديدة في تطور القوى المنتجة هي ممكنة بدون اعادة نظر في اسس المجتمع الطبقي . نتصوّر ، في الواقع ، الصناعات الجديدة التي يمكنها أن تشكل القاعدة لنموذج تراكم تم تجديده : الطاقة الذرية والشمسية ، الفضاء ، علم الوراثة وانتاج اغذية اصطناعية ، استغلال قعر البحار الخ . . . يمكننا أيضاً استشفاف ما يستتبعه تطور هذه الفروع الجديدة في ما يختص بكيفيات المزاحمة ودور الدولة ، التقسيم الدولي للعمل ، الخ . . .

هذه التوازنات الختامية سنطلق عليها تسمية هي : كيفيات modalités

١٩٨٤ وذلك بالاستناد الى كتاب جورج اورويل . لماذا ؟ لأن صورة الفظاعة في كمالها ، والمجسدة في عالم اورويل تتناسب مع العقلانية التامة لنمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي مع نزوعه الطبيعي . وهو يعبر عن فرع « البربرية » في الخيار « اشتراكية او بربرية » الذي طرحاه ماركس وانجلز منذ بيان ١٨٤٨ . إن ١٩٨٤ يعيد ، في الواقع ، الى نصابها ، صلة ناجزة بين القوى المنتجة التي تم تشريكها على الوجه الاكمل وبين علاقات انتاج يهيمن الاستلاب البضاعي عليها باحكام .

إن التناقض بين التشريك المتنامي للقوى المنتجة وتجديد علاقات الانتاج الرأسمالية قد تم التغلب عليه بالتركّز المتواصل للرأسمال الذي يكتسب من جراء ذلك طابعاً اكثر فأكثر « تجريداً » وبالتدمير التدريجي والمتوازي للانماط ما قبل الرأسمالية. لقد تركت منشأة البرجوازي الفردي مكانها للشركة المغفلة وهذه الأخيرة تركت مكانها للشركة الاحتكارية . وابتداء من ازمة ١٩٣٠ اصبحت الدولة ملزمة بالتدخل بشكل فعال في سياق اعادة الانتاج من اجل دعم الاحتكارات وامتصاص جزء من الفائض الذي لم تعد اعادة الانتاج الرأسمالية بقادرة على امتصاصه في إطار المزاحمة الاحتكارية . وما جرت تسميته بـ « رأسمالية الدولة الاحتكارية » يبقى مع ذلك مبهماً لانه ليس المقصود مرحلة جديدة ، مختلفة نوعياً عن مرحلة الاحتكارات : أن تدخل الدولة وبالاشكال التي تم بها يظهر فقط كوسيلة لدعم سياق اعادة انتاج الاحتكارات وهو ، من جهة اخرى ، قد ظهر خلال حقبة الازمة البنيوية (١٩١٤ ـ ١٩٤٨) لكي يتواصل في مرحلة التوسع اللاحقة .

نرى ، بالمقابل ، أن الصناعات الجديدة تستتبع نظاماً جديداً للمنشأة ، وكيفيات غير معروفة للمزاحمة . وفي الواقع ، نتصور بصعوبة

في هذه المجالات ، امكانية تدخل الاحتكارات التي نعرفها ، ومن ضمنها الشركات المتعددة الجنسيات الاكثر قوة والتكتلات conglamérats ، بالوسائل المتاحة لها حالياً . فالدولة هي التي سوف ينبغي أن تحل محلها . واذا كان على النظام الرأسمالي أن يدوم فإنه سيبلغ من جراء ذلك ، درجة من التركُّز والتجريد مجهولة حتى الآن .

إن تمركز الرأسمال هذا سيغير إذاً بشكل مؤكد وعميقاً النمط الرأسمالي . وهو ، قبل كل شيء ، سيلغي اشكال المزاحمة التي ما زلنا نعرفها اي المزاحمة الاحتكارية ليُحِلَّ مكانها مباشرة صراع الدول . إن ما سبق أن شُرِع به ووُصِف كالمجمَّع العسكري - الاحتكاري سيصبح اساسياً في الحياة الاقتصادية . لكن هذا التمركز سيستتبع ، خاصة ، انقلاباً في العلاقات بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية الايديولوجية . لقد شكل الاستلاب البضاعي على الدوام ، المحتوى الاساسي لايديولوجية الرأسمالية . لكن نهب الفائض في النمط الرأسمالي ، جعلته اليوم غير شفاف ، المزاحمة بين الرساميل - السوق - وبيع قوة العمل التي هي نفسها بضاعة . إنه لأجل هذا السبب لا يعود المستوى الايديولوجي هو المسيطر بل المستوى الاقتصادي وذلك على عكس ما هو الأمر في الانماط ما قبل الرأسمالية وفي النمط السوفياتي(١٧) . في ١٩٤٨ ومع تركُّز الرأسمال سيتم الاقتراب من النمط السوفياتي . ويصبح ابتزاز الفائض من قبل الطبقة - الدولة المهيمنة من جديد شفافاً ويكتسب المستوى الايديولوجي من جراء ذلك وظيفة غالبة في عملية اعادة الانتاج . لقد حلل ماركوز في « الانسان ذو البعد الواحد » الطابع الكلّياني totalitaire - الديني - للايديولوجية التي تتناسب مع هذه الوظيفة(١٨) .

إن افق ١٩٨٤ يحتمل مع ذلك توجهات مختلفة وتلك التي نسميها

١٩٨٤ ـ أ سوف تتميز بتقسيم العمل التالي : يحتفظ المركز لنفسه بكل الصناعات الجديدة فيما يتخلص من كل الصناعات « الكلاسيكية »، مستبعداً إياها الى المحيط، والصناعات الملوّثة في عالمنا المعاصر : صناعة الحديد ، الكيمياء ، الصناعات الخفيفة . وإذا كانت الصناعات الجديدة تستلزم خلال مرحلة إنشائها قوة عمل ذات كفاءة عالية ووافرة العدد نسبياً فإن استثمارها لاحقاً لا يعود يتطلب تقريباً ابداً يداً عاملة ، وذلك بفضل الأتمتة .

في إطار الافق ١٩٨٤ ـ أ اذاً سيعمل مواطنو المركز بالنشاطات الطفيلية التي سيكون نموها كثيفاً بينما سيقدم المحيط المنتجات الزراعية والصناعية التقليدية الضرورية لإعالتهم . بكلام آخر ، سوف تقوم جماهير المحيط المبتلرة والمستغلة من قبل الرأسمال المركزي بفضل السيطرة على التكنولوجيا ، بانتاج الفائض الذي تستهلكه جماهير المركز . هذه الصورة تتناسب مع امتداد على المستوى العالمي للنموذج الجنوب ـ افريقي . إن نظام التمييز العنصري الذي يفترضه ، بعيداً عن أن يكون من مخلفات الماضي ، هو على العكس من ذلك ، ضرورة لهذا النمط من « الرأسمالية المتقدمة » : إن التبرير الايديولوجي الوحيد للتبادل اللامتكافىء (في المحيط منتجو فائض القيمة ، وفي المركز مستهلكوها) لا يمكن أن يكون في الواقع إلا من نمط عنصري .

بالطبع لن تتوزع الصناعات التقليدية بالتساوي بين جميع مناطق المحيط بل سوف تتمركز في البعض منها . إن ظاهرة الامبرياليات الفرعية سوف تتعمَّم . وتقوم الدول الامبريالية ـ الفرعية باستيراد الرساميل والتكنونوجيا من المركز وتصدِّر منتجات الصناعات التقليدية نحو المركز بشكل رئيسي ، وعرضياً نحو مناطق المحيط الاكثر حرماناً مما سيتيح لها

بواسطة هذه الامكانات ، تغطية الاقساط التي تدين بها للمركز لقاء الرأسمال والتكنولوجيا المستوردة . إن تركُز الصناعات التقليدية في هذه الدول ، متضافراً مع معدل استغلال مرتفع لبروليتارياها سيتيح للبرجوازيات الامبريالية ـ الفرعية الاستفادة من قسم من الفائض يكفي لتأمين التوازن الاقتصادي والسياسي للنظام .

أما الأفق الذي سوف نسميه ١٩٨٤ب فهو على العكس يستبعد تقسيماً دولياً للعمل : بحيث تبقى الصناعات الجديدة كما الصناعات التقليدية متركزة كلها في المركز بينما يتم تهميش المحيط في جملته تماماً . هذا الافق يستدعي بالضرورة الابادة الجماعية génocide بشكل او بآخر لسكان العالم الثالث الحالي الذين اصبحوا عديمي الجدوى تماماً لا بل خطرين على عملية اعادة انتاج النظام الرأسمالي . وبموازاة ذلك ، سوف يستورد المركز بشكل كثيف يداً عاملة منزوعة الكفاءة مقوياً بذلك اتجاهاً بات واضحاً . فيتم نقل التبادل اللامتكافىء الى النطاق الداخلي بفضل تطور عنصرية منهجية ازاء جمهور العمال المهاجرين .

إن اشكال ١٩٨٤ المختلفة تظهر كلها طابعاً مشتركاً : ألا وهو طابع عالم تم تبسيطه ، بحيث يقتصر على نمط الانتاج الرأسمالي . في ١٩٨٤ لا يعود بامكاننا الكلام عن تشكيلات اجتماعية بالمعنى الذي كنا نستخدمه بصدد الماضي والحاضر ، ولا عن نظام دولي ، لأن هذا الأخير يفترض تعدداً في انماط الانتاج ، يكون احدها مسيطراً (النمط الرأسمالي) بينما الأخرى مسيطر عليها إن عالم ١٩٨٤ يمكن اختزاله الى النمط الرأسمالي على المستوى العالمي . هذا الاختزال لا يستتبع لامساواة ولا تجانساً لكن حالات التفاوت تصبح هنا ، ببساطة ، تفاوتات طبقية داخل النمط الرأسمالي : بين البرجوازية (التي اضحت طبقة ـ دولة) والبروليتاريا ،

بين قطاعات من البروليتاريا (على أساس عنصري) ، وبين البروليتاريا والطفيليين . ايضاً يرافق انعدام التجانس ، الذي يترجم اللاتساوي في التمركز الجغرافي للطبقات ، التفاوتات انطبقية فقط ولا يعود يدل ، كما هي الحال بعدُ في الوقت الحاضر ، على الطابع المعقّد للتشكيلات ، حيث تتمفصل انماط انتاج مسيطرة واخرى مسيطر عليها ، وحيث تكون هذه الاخيرة متميزة بنمو متخلف للقوى المنتجة[١٩] .

إن الأفق ١٩٨٤ ـ أ هو الأكثر طبيعية لأن التوسع اللامتساوي للرأسمالية عبر العالم شكل إتجاهاً دائماً للنظام. ٥قبلاً كانت المركنتيلية قد استلزمت محيطاً ملأ وظائف حاسمة في عملية تكوُّن الرأسمالية . لكن ، من الثورة الصناعية وحتى ستينيات القرن الماضي لم تكن الاجور في اوروبا افضل منها في الهند وكانت تصح مقارنتها بالدخل الفعلي لرقيق اميركا . ولكن ابتداء من ١٨٧٠ لن تبقى الحال على ما كانت عليه ، وسيكبر الفارق ، حتى بسرعة اكبر من فارق الانتاجيات . فالسوق الخارجية اذاً اضحت مهمة لرفع معدل الربح لكنها غير أساسية لعملية الامتصاص ، وإذا كانت الامبريالية قد شكلت الحل الرأسمالي لازمة سنوات (١٨٧٠ـ ١٨٩٠) فذلك لكونها قدمت للاحتكارات مجال عمل جديد ومربح . لكن التناقضات التي اثارتها ادت بدورها الى الحركات القومية للحقبة اللاحقة (١٩١٤ ـ ١٩٤٨) .

إن تجديد التحالف الطبقي بين الرأسمال الاحتكاري والبرجوازيات المحلية والذي يشكِّل محتوى الامبريالية الجديدة ،(المتميِّزة باستغلال المستعمرات القديمة ، من مصر عام ١٩٢٢ الى افريقيا السوداء في ١٩٦٠ ، مروراً بالهند وآسيا الجنوبية لحقبة الاربعينات والخمسينات) فتح منفذاً جديداً للرأسمال عبر التصنيع باستصناع الواردات . هذا المنفذ كان ذا

مردود مرتفع للغاية وذلك بالضبط لكون التفاوت بين الاجور اكبر من فارق الانتاجيات بين فرع وآخر . وفي الواقع ، إن التطور سينتهي ، ضمن إطار فرضية ١٩٨٤ ـ ١ ، بتساوٍ دقيق بين الانتاجيات ، وبالتحديث الكامل لانتاجات المحيط الجديد ، ولكن بالابقاء ، وبشكل مواز ، على تفاوت في الاجور الفعلية .

إن الواحد كما الآخر من هذين الخيارين القصويين هما بدون شك كاريكاتوريين بعض الشيء . واذا كان النظام سيتطور وفقاً لقوانينه الخاصة دون أن تتم اعادة النظر فيه عبر سلسلة من التغييرات الثورية فهو سينحو على الارجح باتجاه نوع من التأليف بين النموذجين . فيتم نقل البعض من الصناعات التقليدية من المركز الى عدد من الدول الامبريالية ـ الفرعية ، فيما يتم الاحتفاظ بالبعض الآخر في المركز ، هذا بينما يجري تهميش مناطق معينة من المحيط بشكل تدريجي وحتى تدميرها .

ما هي العناصر التي تجعل كفة الميزان ترجح باتجاه ج او ب ؟ من اجل الاجابة على هذا التساؤل ينبغي البحث عما تعنيه عملية الانتقال من الحالة الراهنة الى حالة التوازنات الختامية كما تم وصفها تحت الاسم العام لـ ١٩٨٤ . إن نموذج التراكم الذي يحكم النمط الرأسمالي في الوقت الحاضر ، أخذ يلهث لأن مردودية الصناعات القاطرة (صناعة السيارات والسلع ذات الاستعمال الطويل) التي يرتكز عليها أصبحت معاقة :

١) بسبب الكتلة الضخمة من استثمارات البنية التحتية التي يستوجبها توسّع سوق هذه المنتجات (التمدين ، الطرق الكبرى ، الخ . . .) .

١) بسبب امتصاص جزء كبير من فائض القيمة المتولدة من هذه الصناعات ، في عملية التبذير التي ترافق نشاط القطاع الثالثي في إطار المواكبة tertiaire d'accompagnement وخدمات المبيع والتي تتطلبها

اشكال المزاحمة الاحتكارية التي تحكم نشاط هذه الفروع .

٣) بسبب الاستغلال غير الكاف لامكانيات المحيط والمحدود بنمط تقسيم العمل الدولي الذي يستتبعه هذا النموذج .

٤) لأن هذا النموذج ليس قابلاً للاستمرار سياسياً وايديولوجياً إلا بشرط تحقيقه لمطلب الطبقة العاملة المزدوج في المركز : الاستخدام الكامل للقوى العاملة والنمو المطرد للاجور الفعلية . وهو مطلب يخفض قابلية التكيف flexibilité لدى النظام في حال تطلّب هبوط معدل الربح اعادة تكييف شاقة على اساس الاستخدام والاجور .

إن الانتقال من نموذج التراكم الحالي الى نموذج ١٩٨٤ يستتبع اذاً كتلة ضخمة من الاستثمارات من اجل تركيز الصناعات الجديدة . من سيموّل هذه التوظيفات ؟ هل هي بروليتاريا المركز ام انها بروليتاريا المحيط ؟ ام الاثنان معاً ؟

في وضع من هذا النوع ، حيث تنهار كل الاوهام حول النمو « السهل والمطرد » سوف تفتش البرجوازيات المذعورة كلها عن طريقة للخروج من الازمة محاولة نقل اعبائها وتحميلها للآخرين . وبقدر ما تمتلك برجوازية ما وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية ، بقدر ما تزداد فرصها في التوصل الى احراز منطقة نفوذ تحملّها صعوبات الانتقال . وعلى العكس فإن برجوازية ضعيفة ستكون مضطرة الى تحميل هذا العبء لبروليتارياها . اذاً فالأقوياء سيتجهون في الأحرى نحو افق ١٩٨٤ ـ أ بينما يتجه الضعفاء نحو ١٩٨٤ ـ ب . والمرحلة الجديدة سوف تتميز قبل كل شيء باحتدام الصراع بين رأسماليات المركز للنفاذ الى العالم الثالث واوروبا الشرقية .

٤ ـ ازمة الطاقة والمواد الاولية ودور المحيط في النظام الدولي الجديد .

لقد أدت سيرورة نمو اوروبا واليابان اثناء « زمن الأوهام » الى اعادة النظر بالتفوق الاميركي . في الفترة التي تلت الحرب مباشرة ، كان الفارق قد بلغ درجة جعلت الولايات المتحدة تمتلك في كل الصناعات ، سبقاً كان يوفر لها تفوقاً مطلقاً على صعيد القدرة التنافسية . بكلام آخر ، كان فارق الانتاجيات يعمل لصالحها لأنه كان ما يزال بعد اقوى من فارق الاجور . لكن شيئاً فشيئاً ، انعكست هذه العلاقة ، على الاقل في عدد معينّ من الصناعات اليابانية والالمانية . واخلى اتجاه ميزان المدفوعات الاميركي نحو الفائض الدائم ، مكانه لصالح وجهة معاكسة . ومباشرة اختفى التمايز الاضافي الذي كان يلعب لصالح الولايات المتحدة متيحاً لها الحصول على مواقع استراتيجية في اوروبا عبر شراء منشآت من اجل تحديثها تحت ادارتها في الوقت ذاته لم تعد الولايات المتحدة تتمكن من لعب دورها كشرطي دولي بنجاح لأن هذه العملية المكلفة كانت تفاقم عجز ميزانها الخارجي . انه لأجل ذلك ، انفجرت الازمة في ميدان النظام النقدي الدولي وتجلت بهبوط الدولار .

كانت الولايات المتحدة ، مع ذلك ، قادرة على وضع ستراتيجية هجوم مضاد . وقد صيغت هذه الستراتيجية ، بادىء ذي بدء ، على ارضية التحضير الايديولوجي (« النمو صفر » ، « البيئة » ، النيومالتوسية) . ثم

على ارضية التحضير السياسي (الميثاق الاميركي السوفياتي ، السلام في فيتنام والاعتراف بالصين) ، قبل أن تُطلق على الصعيد الاقتصادي بحد ذاته (رفع اسعار البترول ، المواد الاولية والمواد الزراعية) .

إن « نادي روما »[٢٠] والذي تكوّن لأجل هذه الغاية ، دق ناقوس الخطر ، معلناً النقص المعمم واستنفاد الموارد الطبيعية مهيئاً بذلك عملية رفع اسعار الطاقة والمواد الأولية . وفي آنٍ واحد ، وبوضعها حداً لحرب جنوب ـ شرق آسيا ، سوف تحسِّن الولايات المتحدة وضع ماليتها الخارجية . ثم يأتي وكقصف الرعد ، اعلان شاه ايران عن رفع سعر البترول .

إن الولايات المتحدة هي ، بالتأكيد ، في تبعية للخارج في ما يختص بجزء لا يستهان به من حاجاتها في ميدان الطاقة والمواد الأولية . لكنها أيضاً منتج مهم للبترول وللعديد من المواد الاولية والمنتجات الزراعية . وبالتالي فإن اوروبا واليابان هي في موقع اكثر سوءاً في مواجهة عملية اعادة تكييف لاقتصادها على أساس اسعار نسبية اكثر ارتفاعاً للطاقة والمواد الاولية والزراعية. هكذا اتاح رفع اسعار البترول ، وبسرعة ، تعديل اوضاع الميزان الاميركي ووضع الدولار .

إن اهداف هذاالهجوم المعاكس للولايات المتحدة هي في الاقل ثلاثة :

١) اضعاف اوروبا واليابان واعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الأزمة النقدية الدولية .

٢) كسب الدول المتخلفة الى جانبها وانتزاعها من تأثير اوروبا واليابان واضعة نفسها بذلك في الموقع الافضل من اجل تطوير استراتيجية تهدف الى تحقيق ١٩٨٤ ـ أ لصالحها .

٣) تمكين التحالف مع الاتحاد السوفياتي الذي قلما يتضايق هو أيضاً من رفع سعر المواد الاولية .

نخطىء اذا اعتقدنا أن هذه العملية سوف تكون محصورة فقط

بالبترول . إن ارتفاعاً في اسعار المواد الاولية بشكل عام سوف يتبع وبخاصة اسعار المعادن . ومن ضمن الستراتيجية الاميركية فإن الشيء ذاته سيتم بالنسبة للمواد الزراعية . الى هنا ، كانت الولايات المتحدة قد اتبعت سياسة اسعار منخفضة للمنتجات الزراعية وذلك عن طريق دعم المنتجين . هذه السياسة كانت ممكنة طالما أن الميزان الاميركي بقي يحقق فائضاً ولكنها كانت مكلفة بالنسبة للرأسمال الاميركي . والولايات المتحدة وهي مصدرٌ كبير للمنتجات الزراعية ، بحذفها لهذا الدعم تاركة الاسعار « تتكيَّف وفقاً للطلب » ، سوف تحسِّن في الوقت ذاته وضعها الخارجي .

سوف يكون المستفيدون الأول من هذه الاجراءات ، الشركات المتعددة الجنسيات ، ذات الغلبة الاميركية . إن الوضعية ، في ما يتعلق بالشركات البترولية مثلاً قد انقلبت : كان عليها أن تواجه وضعاً يتميز بالنمو القوي للطلب ، واذاً بالاضطرار الى التوظيف الثقيل ، ويتميز باسعار متدنية مما يعني ارباحاً مُخفَّضة . اليوم ، ومع الأرباح الممتازة التي سوف يكون بوسعها تحقيقها ، ستتمكن هذه الشركات من الاشتراك في تمويل اعادة تكييف الانتاج باتجاه ١٩٨٤ ـ أ ، خصوصاً في مجال الطاقة الذرية والشمسية ، اي أن تأخذ موقعاً في القطاعات الجديدة الاكثر تقدماً . والشيء ذاته بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي تتعامل ببقية المواد الاولية . وبشكل عام ستتمكن الولايات المتحدة ، من خلال تحميل اعباء الازمة بهذه الطريقة لاوروبا واليابان والعالم الثالث ، من تسهيل اعادة التكييف لانتاجها باتجاه ١٩٨٤ .

إن النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة ضمن هذا الإطار خلال الاشهر الاخيرة ، سواء في الشرق الاوسط او في اوروبا لا ينبغي أن تثير اوهاماً . فلا الديغولية في اوروبا ، ولا الناصرية في الشرق الأوسط استطاعت أن تمثل نقضاً جدياً لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي للسنوات الخمس والعشرين الاخيرة ، بل فقط المؤشرات الاولى لعملية

النقض هذه ، وهي معبرة على صعيد التصريحات الشفوية لكن لا معنى لها في حقيقة الوقائع . إن النجاحات الاميركية تشهد اذاً على الضعف والميوعة اللفظية لخصومها اكثر مما تشهد على القوة الحقيقية للولايات المتحدة . ونحن مقتنعون أن التناقضات بين الامبرياليات ستحتدم في المستقبل وأنه ، استناداً الى هذه القاعدة ، لن يكون هناك امل في استمرار النظام الدولي الحالي .

هل إن دول العالم الثالث هي مستفيدة من العملية ؟ . في الاجمال ، هذه الدول هي مصدِّرة للطاقة والمواد الاولية ومستوردة للمنتجات المصنعة والغذائية . إن رفع الاسعار النسبية للاولى بالنسبة الى الثانية يحسِّن اذاً وضع ميزانها الخارجي ، حتى ولو تم اضعاف هذا التحسُّن بالمفعول المعاكس لارتفاع اسعار وارداتها الغذائية . غير أن العملية ، وبالشكل الذي ارادتها به الولايات المتحدة ، ليست منفذة خدمة لمصالح الشعوب المتخلفة ، إن لم يكن إلا لأن الخيار الستراتيجي الامبريالية يرتكز على التوزيع اللامتساوي للفوائد بين هذه الدول . إن المستفيدين ـ طبقاتهم الحاكمة سوف تقبل ضمن هذا الاطار بلعب دور امبرياليات ـ فرعية : وسيجري تصنيعها بوتيرة مسرَّعة في إطار الافق ١٩٨٤ ـ أ مما سيتيح للرأسمال امكانية استغلال طاقات بروليتاريا زهيدة الكلفة . إن الفائض الذي سيجنيه المركز من هذا الاستغلال سوف يتجاوز ، بغاية السرعة ، الفوائد التي حصل عليها المحيط في مرحلة تثبيت هذا التوازن الجديد . وبهذا المعنى ، تهدف العملية الى جعل شعوب العالم الثالث تدفع كلفة اعادة التكييف باتجاه ١٩٨٤ ، عن طريق التحالف مع برجوازيتها .

٥ ـ اندماج اوروبا الشرقية ، مخرج للأزمة ؟

إن الاتحاد السوفياتي بات يظهر في الوقت الحاضر ، كل الخصائص المميزة لامبريالية ـ فرعية . وهو في علاقاته مع الدول الغربية المتطورة

يصدِّر المواد الاولية ويستورد التكنولوجيا المتقدمة . أما في العلاقات التي يمارسها مع العالم الثالث فهو يصدِّر المنتجات المصنَّعة التقليدية (ومن ضمنها الاسلحة) ويستورد المواد الاولية . والعجز في علاقاته مع الغرب يغطيه بالفائض الذي يحققه من علاقاته مع الجنوب .

وفي حقيقة الحال أن الاتحاد السوفياتي هو الوحيد في الوقت الحاضر الذي يظهر بوضوح هذه الخصائص ـ مع دولة جنوب افريقيا .

أما الدول التي سبق أن وصفناها « بالامبرياليات ـ الفرعية » ـ البرازيل ، الهند ، ايران مثلاً ، فهي ما تزال بعيدة عن هذه البنية : فهي على الصعيد الاقتصادي بحصر المعنى ، تصدر بشكل أساسي باتجاه العالم المتطور لكن منطق سياسة النمو خاصتها ، سوف يقودها بالضرورة للتصدير الى العالم الثالث ، وهنا يكمن هدفها السياسي .

هل هناك امكانية لأن يملأ الاتحاد السوفياتي اكثر فأكثر هذه الوظيفة ، مقدماً بذلك منفذاً اساسياً للرأسمال الغربي ، ومن بعيد اكثر اهمية من السوق الذي يوفره العالم الثالث ؟ نظرياً ، نعم ، لأن المجتمع المقصود قد اتم تكوينه بشكل جيد ، ممتلكاً بروليتاريا وافرة العدد ومنضبطة ، بالاضافة الى احتياطات فلاحية ما تزال هامة . إن مشاريع استغلال سيبيريا تذهب في هذا الاتجاه وهناك مؤشرات كثيرة توحي بأن الاتحاد السوفياتي هو مرشح لهذا الدور . وهو يعلن بأنه ينبغي توطيد علاقات اكثر بين السوق الخارجية وآليات الاقتصاد القومي ، اي أنه يريد أن يكون ضمن النظام الرأسمالي العالمي وليس فقط ضمن السوق الرأسمالية العالمية . ويصرِّح اغنللي أنه من الأفضل صناعة سيارة الفيات Fiat في توغليا تغراد حيث البروليتاريا اكثر انضباطاً واقل كلفة من تورين .

لكننا نخطىء لو توقفنا هنا . لأن الاتحاد السوفياتي يظهر ثلاث مميزات خاصة واساسية هي : ١) أنه يملك نمط انتاج خاصٍ لا يمكن اختزاله الى النمط الرأسمالي . ٢) أنه ذو نزعة عالمية ، عسكرية خصوصاً . ٣) أنه

يمارس علاقات خاصة مع منطقة نفوذه في اوروبا الشرقية .

إن النمط السوفياتي ، الخاص نوعياً ، ليس التعبير عن تخلف القوى المنتجة . على العكس ، إن علاقات الانتاج فيه ، رغم كونها علاقات طبقية ، هي اكثر تقدماً منها في الغرب : فالتركّز الكليّ للرأسمال فيه هو التجسيد المسبق لـ ١٩٨٤ . وهذا يعطي للسلطة السياسية ، سيطرة لا تملكها في النمط الرأسمالي . على أن سلطة هذه الضبنة المسيطرة بإزاء الخارج ، تتطلب الابقاء على القوة العسكرية السوفياتية . وهذه القوة العسكرية تفرض على الاتحاد السوفياتي ألا يقبل بالتخصص في الصناعات التقليدية ، لكن أن يطور ايضاً الصناعات الجديدة (الذرة ، الفضاء ، الخ . .) . لأجل ذلك ينبغي عليه ، امام هذه القوة أن يحتفظ بالحد الاقصى من الفائض الذي تحققه بروليتارياه : مما يحد بقوة الخيار الذي يقتضي التركيز الكثيف لصناعات تقليدية مخصصة للسوق الخارجية خاصة الدول المتطورة .

إذاً لأجل ذلك بدون شك يتردد الاتحاد السوفياتي ، ولأجل ذلك سيحاول على الارجح ان يحتفظ بالسيادة على هذا السياق خصوصاً عبر اللعب على التناقضات بين الشركاء المحتملين : الولايات المتحدة ، اليابان والمانيا . نرى خطأ المعارضة السوفياتية من نمط سولجنتسن . فالانفتاح على الغرب لا يدفع النظام باتجاه الليبرالية : لأن الخيار الطبيعي للرأسمال ليس تطوير الديمقراطية بل ١٩٨٤ . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية لأن هذا الانفتاح يرتكز على « انضباط » الطبقة العاملة الروسية والتبادل الامتكافىء واذاً على استمرار قمعها .

٦ ـ اوروبا ، الحلقة الضعيفة في النظام .

لقد جعلت الأزمة اوروبا تنفجر بعنف ، ووضعت حداً ، وقتياً على الأقل ، لعملية بناء اوروبا وذلك في نفس اللحظة التي بدا فيها أن هذه

العملية قد نجحت نهائياً عبر ادماج بريطانيا .

لقد اتاحت حقبة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ الاعتقاد بأن البناء التدريجي لأوروبا مندمجة سوف يسمح لها باللحاق بالولايات المتحدة بفضل فوائد سوق غدا قارياً . لكنه تم الانطلاق من واقع مختلف ، واقع امم غير متساوية . فالشريك الاكثر قوة اي المانيا كانت تأمل ، طبيعياً ، بتسريع هذه الحركة . اما ايطاليا وبلجيكا والبلاد الواطئة فقد قبلت بما وصفه Faire و Sebord على انه خيار دور « كومبرادوري » خلف المانيا[٢١] . وعلى العكس بالنسبة لفرنسا فهي كانت تعمل على تحسين موقعها ، من خلال المناورة في المجال الواقع بين الاحتفاظ بتفوق المؤسسات والسياسات القومية من جهة وبين القبول بسلطة سياسية فوق ـ قومية محدودة « لاوروبا الامم » من جهة ثانية ، وذلك قبل أن تنتهي عملية الاندماج الاوروبي .

لقد سمحت معدلات النمو المرتفعة للدول المتأخرة بينها بأكبر الآمال . و برَّرت هذه الآمال اسقاطات ميكانيكية ، مما يفضله التقنوقراطيون الذين يفتقدون للادراك الاجتماعي . وهكذا تنبأ هرمان كاهن بمستقبل مجيد لاوروبا وخصوصاً اوروبا الجنوبية (فرنسا ، ايطاليا واسبانيا) . إن هذا النوع من التمرينات الرياضية لا يعني ، في الواقع ، شيئاً كثيراً . لأنه يكفي لاختلاف ضعيف بين معدلي نمو ، يجري سحبه على فترة اطول ، لكي يظهر هذا الاختلاف تغيراً نوعياً في التوازن الدولي يولد تناقضات لا يتم اخذها ابداً في الاعتبار في الصورة البيانية للاسقاط . لقد نشرت دراسة كاهن ، بالتحديد في الوقت الذي وصلت فيه الحقبة التي يطيلها الى ما لا نهاية ، الى حدِّها .

لأية تناقضات تتعرَّض اوروبا الجنوبية ؟ .

في اوروبا الشمالية قامت الرأسمالية الصناعية ، حيث هي اكثر تقدماً بتصفية مخلفات زمن المركنتيلية . وفي انكلترا جرى التخلي صراحة عن الزراعة مع الغاء تشريعات الحبوب Corn laws في اواسط القرن التاسع

عشر ، ومن هنا بالذات فقد التحالف الطبقي للرأسمال مع الملكية العقارية قاعدته الحقيقية . اما في اسكندنافيا فإن تباين البنى الزراعية والتحالف المبكر بين قيادات الحركة العمالية والرأسمال المالي سهل تطوراً اكثر خلوصاً للرأسمالية . وفي المانيا كانت النازية ، بالنهاية ، المرحلة الاخيرة من سياسة تحالفات معقدة تحت ادارة الرأسمال الكبير ، بحيث اتاحت تجنيد الفلاحين وصغار التجار في مواجهة البروليتاريا الثورية . لكن وفي الوقت ذاته قامت النازية بتصفية قاعدة هذه التحالفات : فانهيارها وقسمة المانيا بعد الحرب اتمت ازالة ارث القرن التاسع عشر هذا .

إن مجتمع اوروبا الشمالية والذي هو اكثر بساطة في بنيته ، يتطلب من اجل اعادة انتاج ذاته ، ميثاقاً اجتماعياً أساسياً بين الرأسمال والطبقة العاملة . والاشتراكية ـ الديمقراطية هي اذاً ، بامتياز ، ايديولوجية الرأسمالية المتقدمة . وهي بدورها تقوم برد فعل على القاعدة الاقتصادية ، من خلال تأمينها تسريع النمو عبر الاستخدام الكامل والضمان الاجتماعي والنمو على اساس تفاوضي ، لكن باطراد ، للاجور الفعلية .

وتحظى اميركا الشمالية بنظام مماثل ، ولو أنه اكثر ملاءمة ايضاً لهيمنة الرأسمال . هنا ، لم تتوصل الحركة العمالية التي اغرقت بفعل آثار الموجات المتعاقبة من المهاجرين وآثار غزو الغرب ، ابداً الى تجاوز الاقتصادية الاكثر بدائية من اجل الارتفاع الى درجة من الاستقلال الذاتي السياسي ، ولو حتى اشتراكي ـ ديمقراطي . لقد تركزت النزاعات بالاحرى على مستوى آخر : بين الرأسمال المسيطر (الحزب الجمهوري) وبين المصالح المحلية (المتكتلة تقريباً في الحزب الديمقراطي) . وبقدر ما كانت تزداد نجاحات الاندماج والتراكم كان تكتل المصالح المحلية يفقد من قوته مؤدياً الى النظام الحالي لحزب الامر الواقع de facto الواحد . مع ذلك تطبق الدولة ها هنا ، نظير سياسة اشتراكية ـ ديمقراطية : ذلك ما عنته سياسة النيوديل الروسفلتية . وذلك ما عناه « المجتمع الكبير » الذي ابتكر من قبل جونسون

ثم تمت استعادته على يد الجمهوريين .

ليس من شيء مشابه في اوروبا الجنوبية . فكون الرأسمال اكثر ضعفاً أجبره هنا على تطوير تحالفات طبقية دائمة مع بقايا المركنتيلية : في فرنسا وايطاليا الشمالية مع الفلاحين الصغار وفي اسبانيا وايطاليا الجنوبية مع الملكية العقارية الكبيرةLatifundia وفي كل الامكنة مع البرجوازية الصغيرة المدينية والاعيان المحليين والبرجوازية المركنتيلية . هذه السلسلة من التحالفات كانت تدفع البروليتاريا في معارضة اكثر راديكالية : والحركة الفوضوية في القرن التاسع عشر ونجاح الاحزاب الشيوعية للاممية الثالثة تشهد على ذلك .

لأجل هذا الواقع ، كانت الحياة السياسية لأوروبا اللاتينية مختلفة جداً عن مثيلتها في اوروبا الشمالية . وأنه لمميز أن يكون توسع سنوات (١٩٤٨ - ١٩٦٧) قد تأمن على يد حكومات محافظة او استبدادية : الفرنكية ، الديغولية ، الديمقراطية المسيحية الايطالية . وجسدت الجبهوية المقابل لهذا النمط من الانظمة . هنا ، في كل مرة جرى فيها اشراك الطبقة العاملة في الحكم ، كانت تهدد فعلياً الرأسمالية كما حدث في ١٩٣٦ في فرنسا واسبانيا . لكن هذا الحضور كان كل مرة قصيراً وانتهى بانعطاف نحو اليمين : فرنكية او بيتانية . ذلك لأن احزاب الطبقة العاملة حاولت المستحيل : انتزاع الحلفاء التقليديين للبرجوازية منها (فلاحون ، تجار صغار ، الخ . . .) مما كان يؤدي الى الافلاس الاقتصادي وعودة البرجوازية الى السلطة ، مستعيدة من الجبهات الشعبية هؤلاء الحلفاء المتقلّبين .

مع ذلك شيء ما قد تغيرَّ خلال عملية التوسع للسنوات (١٩٤٨ - ١٩٦٧) : فسياق النمو نفسه كان ينشر الغصن الذي تقيم عليه السلطة التقليدية للرأسمال ، لأن هذا السياق كان يقوم بتصفية الفلاحين كفئة والمنشأة الصغيرة ، الخ . . .

ولعجزه عن اشراكها على طريقة الاشتراكية ـ الديمقراطية في الشمال ، حاول الرأسمال أن يستعيض عن تحالفاته الطبقية التقليدية بقسمة الطبقة العاملة . والتزمت تحقيق هذا الهدف ، سياسة التمييز القوي بين الاجور ، المرصودة لكسب الكادرات والتقنيين . هذه السياسة فشلت على المستوى الايديولوجي ، الشيء الذي اثبتته الاحداث ابتداء من ١٩٦٨ في ايطاليا وفي فرنسا . وقد اضحى الرأسمال مذ ذاك مجبراً على الاحتفاظ بنماذج تحالفاته التقليدية وتجديدها : فالتسامح والدعم لاوساط البرجوازية الجديدة التي تغتني من المضاربة العقارية المدينية ومن القطاع الثالثي الطفيلي ، هي مظاهر هذا التحالف .

هذا الاخفاق في الاندماج الاشتراكي ـ الديمقراطي جعل من اوروبا الجنوبية الحلقة الضعيفة في الأزمة . لأن هذه التحالفات الطبقية تحد ، من جهة ، من طاقة المنافسة لدى الرأسمال بمواجهة مثيله في دول الشمال ،ولأن نقل عبء الأزمة ، من جهة ثانية ، الى عاتق الطبقة العاملة يحمل خطر أن يكون انفجارياً في هذه الدول ذات التقليد الثوري . لذلك تتأرجح البرجوازية بين محاولة التكوين لكتلة مناهضة للاميركيين مع مناطق معينة من العالم الثالث ، والخضوع اي التسليم والقبول بدور « كومبرادوري » في خدمة الولايات المتحدة . واذا كانت اوروبا الجنوبية بدون شك الحلقة الاكثر هشاشة في النظام الرأسمالي المركزي فإنها ليست الحلقة الوحيدة . فهل ستصمد الاشراكية ـ الديمقراطية في اوروبا الشمالية ، عندما تحل نهاية الاستخدام الكامل والنمو للاجور الفعلية ؟ إن الاضرابات المفاجئة في السويد وظهور تيار ماركسي في الاشتراكية ـ الديمقراطية الالمانية بدأت تكشف نقاط ضعف النظام . وفي الولايات المتحدة بالذات ، إذا كانت الرساميل المسماة رساميلاً متعددة الجنسية تستطيع استغلال الازمة لصالحها فإن ذلك يجري ايضاً على حساب قطاعات الرأسمال المتجهة اكثر نحو السوق الداخلية . إن هذا التناقض بقدر ما هو ثانوي طالما أن الطبقة

العاملة لا تتدخل بشكل مستقل في حياة البلد ، فإنه ليس دون اهمية على مستوى القرار السياسي للدولة .

كيف يمكن الاستفادة من نقاط الضعف هذه من اجل فتح ثغرات باتجاه تغيير اشتراكي في المركز » . إن الطبقة العامة وتنظيماتها تملك حالياً الخيار بين ستراتيجية دفاعية واخرى هجومية . والاولى التي ترتكز على حماية المستوى المعيشي للطبقة العاملة ، هي ضعيفة الفعالية في وضع ازمة بنيوية . بالإضافة الى ذلك سوف ينقل نجاحها المحتمل ، عبء اعادة التكييف الى المحيط ، مسرِّعاً التوجه نحو ١٩٨٤ ـ أ . اما الثانية فهي على العكس ، تهدف الى انتهاز فرصة الصراعات الطبقية الحادة التي ترتسم ، من اجل الخروج من الإطار الاقتصادي ، والدفع الى المقدمة بـ « الحاجة الى الشيوعية » التي يجري الاحساس بها (كما تشهد على ذلك ازمة نظام القيم ، والتربية ، والنقد النشط لتقسيم العمل ، في ايطاليا وفرنسا على الاقل) . ومن اجل رفع الطبقة العاملة الى مقام الطبقة القائدة .

كيف يمكن لهذه الستراتيجية أن تتقدم ؟ ما يزال الوقت مبكراً للكلام عن ذلك . مع ذلك اضحى ظاهراً ، أن الجبهوية والاعلان عن برنامج « انعاش اقتصادي » يرتكز على تطوير مرافق الاستهلاك المشترك كأولوية ، لا تشكل وسائل فعالة . وتفترض الجبهوية أن تنتزع الطبقة العاملة من الرأسمال حلفاءه الاكثر تأكيداً : أي القطاعات الطفيلية التي ينفق عليها . إن سياسة الانعاش Relance الاقتصادي تنطلق من افتراض أن الازمة هي محض انحسار عادي . بيد أن هذه الازمة هي بنيوية . وهذه الانفاقات الاستهلاكية التي تشكل كلفة اضافية للرأسمال لا يمكنها أن تسهل تركيز الصناعات الجديدة ، بل العكس . والواقع أن الأزمة الحالية ، التي لن تستتبع في الارجح بطالة كثيفة وعنيفة ، هي مؤشر على انحطاط النظام الذي لم يعد قادراً كما في السابق على تحقيق تكييفات سريعة . إن خيار « الاشتراكية الديمقراطية او الفاشية » الذي تميز به نمط ازمة ١٩٣٠ قلما له

معنى اليوم . سيكون الخيار بالاحرى ـ على المدى المتوسط والطويل ـ خيار اشتراكية ـ ديمقراطية مجددة استبدادية ومكيفة بقمع انتقائي مما يشكل وسيلة الرأسمال في تأخير عملية النقض الجوهري للنظام .

٧ ـ من جديد ، منطقة العواصف .

إن ميزة التوازن الذي جرى وصفه تحت اسم ١٩٨٤ ـ أ هي وجود امبريالية ـ فرعية . من جهة اخرى إن افضل ما يناسب هذه الامبريالية ـ الفرعية هو تعبير تطور ـ رث lumpen-developpement . إن تطورات في هذا الاتجاه هي موجودة منذ الآن . ويمكننا تمييز توجهين على الاقل من هذا النمط : الاول يتميز بالفروع الصناعية للرأسمال المركزي ، التي تستفيد من وجود بروليتاريا ضئيلة الكلفة بتنا نجدها في آسيا الشرقية وفي المكسيك . والثاني يتميز باشراك اكثر وضوحاً للبرجوازية المحلية والتأسيس بشكل ملازم لمجمعات صناعية تقليدية او مندمجة كما في البرازيل او في الهند .

واذا اردنا تجنب الالتباس وطرح مسائل زائفة في النقاش ، فإنه يجب التخلي قطعاً عن تعبير امبريالية ـ فرعية . إن هذه التسمية والتي استعملت للمرة الاولى من قبلRny Mauro Morini للتعبير عن الظاهرة البرازيلية(٢٣) تصف بشكل سيء هذا الطور الجديد من التطور اللامتكافىء للمحيط . هذا التعبير باعتماده الامبريالية كمرجع يوحي بتصدير الرأسمال ، في حين أن هذه الامبرياليات الفرعية هي في الواقع مستوردة للرساميل والتكنولوجيا التي مصدرها المركز . المهم هو الاتفاق على المحتوى اي على الموقع الذي تحتله البلدان المعنية في التقسيم الدولي الجديد والامتكافىء للعمل .

إن ازمة البترول اعادت التذكير بعنف باهمية هذه الامكانيات ولا

حاجة ابداً لكثير من الخيال من اجل تصور عالم عربي موحد وغني بعائدات البترول ، قادر على التصنيع الذاتي بالاستيراد الكثيف للتكنولوجيات الغربية ، بحيث يصبح ورشة صناعية تقدم للاوروبيين سيارتهم وللآخرين ، الافريقيين منسوجاتهم . إن نفحة ثانية من القومية العربية ، مدعومة هذه المرة من قبل الملك فيصل وامارات الخليج والصناعات المصرية في الشرق ، والبترول الليبي والجزائري وصناعات دول المغرب القاعدية في الغرب ، هي ممكنة ظاهراً .

لكن المباراة هي بعيدة عن أن تكون حسمت . فهنا أيضاً التناقضات عديدة والتوازن الجديد يفترض التمكن من تجاوزها دون نقض للنظام . وهناك ثلاثة انساق من التناقضات تستحق أن يجري التذكير بها .

إن السلسلة الأولى من التناقضات والاكثر اهمية هي تلك التي تظهر في صراع الطبقات داخل العالم العربي . إن « زمن الاوهام » (١٩٤٨ - ١٩٦٧) كان بالنسبة لهذا العالم عهد النموذج الناصري للتطور ، المستوحى من النموذج السوفياتي والذي جرى نقله وتطبيقه اولاً في مصر ، ثم جرى بسطه الى سوريا والعراق ، واعادة تجديده في الجزائر . لقد تم في مصر تطبيق هذا النموذج بالشكل الاكثر منهجية من خلال تأميم الصناعة بكاملها ومن خلال اصلاح زراعي جذري الخ . . . ايضاً انه في مصر حيث نرى حدوده بالشكل الاكثر وضوحاً. اليوم يبدو الخيار واضحاً بالنسبة لهذا البلد : اما التخلي عن مكتسبات الناصرية والقبول بشكل من الوحدة العربية حيث يهيمن الرأسمال الخاص للعربية السعودية والخليج واما الذهاب الى ابعد من هذا النموذج . إن النضالات العنيفة والمتكررة التي تقودها البروليتاريا والشبيبة المصرية تمنع من الحكم بشكل مسبق على مصير الخيار .

وفي الجزائر ايضاً حيث تستفيد الوجهة التكنوقراطية من التسهيلات

التي يتحيها البترول ، لم تقل الكلمة الاخيرة بعد . لأن هذه الطريق هي بالضرورة طريق الاوربة ـ الرثة lumpen - européanisation على شاكلة النموذج التركي . وهي سوف تضع حداً نهائياً لاندماج هذا البلد في العالم العربي .

إن السلسلة الثانية من التناقضات التي لم تجد حلاً هي تلك التي ما تزال تضع القطاعات المختلفة للبرجوازية العربية في مواجهة بعضها البعض ، والتي سوف تستمر بوضعها في هذه المواجهة لوقت طويل . من سيحقق الوحدة العربية الضرورية لتبلور هذا المشروع ؟ هل هم امراء وملوك الصحراء ام هي بيروقراطيات الدول المأهولة سكانياً ؟ وهذه الأخيرة هل ستقبل بأن تلعب دوراً « كومبرادورياً » بعد أن غذت الحلم بتحقيق الوحدة العربية تحت قيادتها ؟

أما السلسلة الثالثة من التناقضات فهي تلك التي تقابل بين العالم العربي وبين مرشحين محتملين أُخر . ومنذ ١٩٤٨ جرى استخدام اسرائيل كأداة تدخل نموذجية للغرب من اجل صد تطور وتحرر العالم ةالعربي . هذه الدولة تفقد اليوم مبرر وجودها : فإذا كان العالم العربي يمكن ادماجه كامبريالية ـ فرعية في العالم الرأسمالي ، فإن ذلك يعني انتهاء حلم الدولة الصهيونية بملء هذه الوظيفة عبر اخضاع الدول العربية الضئيلة التصنيع والضعيفة عسكرياً لشبه ـ حمايتها « السلمية » . لكن اسرائيل ما تزال موجودة ولا شيء يثبت أن تجديد القومية العربية البرجوازية يستطيع نشر قوة كافية لتصفية الصهيونية او لفرض القبول بها نهائياً من قبل الشعوب العربية. ولا نكاد نرى بداية انحطاطها حتى تظهر في الافق الامبريالية ـ الفرعية الايرانية ، مع اطماعها في الخليج .

ليس العالم العربي بدون شك المنطقة الوحيدة الضعيفة من المحيط حيث يمكن أن نشهد صعوبات في تركيز نموذج ١٩٨٤ ـ أ . فإلى آسيا الجنوبية

الشرقية حيث الرأسمالية موضع نقض منذ ١٩٤٥ ، ربما سوف تنضاف شبه القارة الهندية . فخلال سنوات التوسع ١٩٤٨ - ١٩٦٧ توصلت البرجوازية الهندية ، عبر ادماج بلادها بشكل اكثر فأكثر عمقاً في النظام الرأسمالي ، الى توسيع قاعدتها الطبقية ، وذلك عن طريق سلسلة من الاصلاحات الزراعية والتسريع لعملية تصنيع .ويمكن أن تعيد الازمة النظر بشأن متابعة هذا النموذج كما باتت تشهد على ذلك الخيارات القائمة المتعلقة بالميزان الخارجي . في هذه الحالة سيكون محتملاً نشوب نضالات عنيفة وستجري في إطار برجوازية ودولة باتتا ضعيفتين . وفي اميركا اللاتينية ، هل ينبغي أن يقود اخفاق الستينات الى اليأس ، وهو الذي بلغ ذروته مع اخفاق الجبهوية التشيلية ؟ هنا ايضاً نخطيء اذا فكرنا انه ، اذا كانت « معجزة » الامبريالية - الفرعية البرازيلية سوف تراوح مكانها فإن الوضع لن يصبح اكثر مواتاة لاختراق اشتراكي جديد . والحال أن هناك أسباباً كثيرة لكي تبلغ التجربة البرازيلية سقفها . فهي ارتكزت على توزيع داخلي للدخل ، اكثر فأكثر تفاوتاً - ثم تخفيض الاجور الفعلية بنسبة ٤٠٪ خلال عشر سنوات مما سمح بفتح سوق للمنتجات الصناعية ذات الديمومة لاستهلاك البرجوازية المحلية وشريحة مهمة من البرجوازية الصغيرة في طور النمو - وسيتطلب التوسع قريباً انفتاحاً ، صعباً بدون شك ، على الاسواق الخارجية .

إن نزوع البرجوازيات المحلية في المحيط الى الاشتراك باللعبة الستراتيجية للتكتلات سوف يكون قوياً . وبمواجهة الخطر الاميركي ، الرئيسي ، سوف يمكن لبعض التقاربات أن تكتسب معنىً جديداً . والتحالف الذي شرع به بين فرنسا والعالم العربي ، والارادة الفرنسية المعلنة في مقاومة عملية وضع اليد الاميركية على افريقيا تنضوي في هذا الاطار . إلا أن الممارسات الكولونيالية القديمة في هذا المجال تشكل اكثر الاحيان افضل حليف موضوعي للتغلغل الاميركي بتسهيل ديماغوجية

واشنطن ازاء البرجوازيات الكومبرادورية الشديدة الضعف لكي يتاح لها أن تكون اكثر من رهان . من المهم اذاً أن يجري استخراج سياسة اخرى ، عنوانها تكوين جبهة لشعوب المتوسط وافريقيا والشرق الاوسط ترتكز على الاهداف الثلاثة التالية .

١) التخلص من الشركات المتعددة الجنسية واستبدالها باتفاقات تقوم بين كل دولتين وعلى المدى الطويل ، بحيث تعطي استقلالية اكثر للدول المتخلفة في استخدام الفوائد الناتجة عن رفع اسعار صادراتها وبالشكل الذي ترى[٢٤] .

٢) استبعاد مشروع التقسيم الدولي الجديد للعمل (١٩٨٤ ـ أ) وتطوير اقتصاداتها على قاعدة الحد الاقصى من الاستقلالية الاجتماعية والتكنولوجية .

٣) رفض تقسيم العالم الثالث على قاعدة تطور ـ رث / شبه ـ مستعمرات ، لكن على العكس تسريع سيرورة التكوين لمجموعات كبيرة مع افق التطور المتساوي للشركاء .

٨ ـ ثورة ام انحطاط الرأسمالية ؟

إن التطور باتجاه نموذج للتنظيم الاجتماعي يرتكز على المبادىء التي جرى تبيان خطوطها في ١٩٨٤ و « الانسان ذو البعد الواحد » يشكل محتوى ما يمكن أن نصفه بانحطاط الرأسمالية . إن الانحطاط هو في الواقع نتيجة ممكنة لاحتدام التناقضات في نظام ما . وما لم يحصل تغيير ثوري لعلاقات الانتاج فإنه يتيح تجاوز هذه العلاقات من خلال تطور لا واعٍ . إن التركُّز الكلي للرأسمال والذي يميز ١٩٨٤ كما النمط السوفياتي ، يعني أنه للمرة الاولى لم يعد ممكناً تكييف علاقات الانتاج الرأسمالية الضيقة وفقاً لتطور

القوى المنتجة ، من دون الخروج من بعض الاطر الملازمة للنمط الرأسمالي . والحقيقة اننا نتردد في نعت مجتمع ١٩٨٤ بالرأسمالي . سوف يكون المقصود مجتمعاً طبقياً جديداً يتميز كما المجتمع الرأسمالي بالاستلاب البضاعي واختزال قوة العمل نفسها الى دور بضاعة لكن هذا المجتمع سيكون مختلفاً من حيث كون الايديولوجيا ، التوتاليتارية ، سوف تصبح من جديد المستوى المسيطر في النظام .

هذا المخرج ، اللاثوري ، هو مشروط باستمرار ايديولوجية الرأسمالية ، التي اصابها الانحطاط ، ولكن التي بقيت مهيمنة في اوساط الجماهير . إن تطوراً من هذا النمط هو دائماً ممكن كما يشهد على ذلك مثل الانحطاط الروماني .

إن تاريخ الرأسمالية يشبه ، في الواقع ، كثيراً تاريخ الامبراطورية الرومانية : حقبة طويلة من التحضير (خمسة قرون في كلتا الحالتين) ، وذروة قصيرة جداً (قرن في كلتا الحالتين ، ١٨١٤ ـ ١٩١٤ بالنسبة للرأسمالية) وحقبة انحطاط طويلة .

لقد باتت الامبراطورية الرومانية ميتة وهي لم تكن بعد قد وعت مرضها . وعندما اعلن الامبراطور قسطنطين نفسه مسيحياً ، جاء ذلك متأخراً قرنين ، ولم يُعْطَ مارك اوريل القوة لتجديد الايديولوجيا الوثنية بهدف تكييفها مع متطلبات تجديد الامبراطورية . إن الاقطاعية التي نشأت ببطء على انقاضها تشهد على هذا الاخفاق لعملية التجديد . ويمكن أن نقابل هذا التطور بمثيله في مراكز الحضارة الخراجية الناجزة ـ مصر ، الصين ـ حيث كان التجديد الايديولوجي يسمح باعادة بناء الدولة الامبراطورية والحضارة وبتجنب الانحطاط الاقطاعي . وقد حاولنا أن نعطي لهذه الظاهرة تفسيراً على اساس التطور اللامتكافىء : فالامبراطورية الرومانية كانت محيطية بالنسبة لنمط الانتاج الخراجي الناجز والذي يمثل النمط الما قبل رأسمالي بامتياز[٢٥] . ضمن هذه الشروط يظهر الانحطاط من

خلال استحالة التجدد للمستوى المهيمن ـ الايديولوجية . وانحطاط نظام القيم يترجم هذا الاخفاق . ويؤدي الى تأخُّر المجال السياسي الذي يتدخل كل مرة بعد فوات الاوان : فعندما منحت المواطنية للبرابرة كان هؤلاء قد باتوا هنا . وعندما اعترفت الامبراطورية بنظام القنانة الزراعية كان هذا الاخير قد بات الشكل المسيطر للعلاقات الاجتماعية في الريف .

إن الرأسمالية تظهر بعض التشابه مع الامبراطورية الرومانية في طور الانحطاط . ففي مركزها الاكثر تقدماً اي الولايات المتحدة ، يتفتت نظام القيم الرأسمالية دون أن يرتفع الوعي السياسي الى درجة يصير معها قادراً على طرح فعال لتجاوز النظام . « فالهيبية » كما كانت مسيحية الامبراطورية الرومانية ، هي طريق اللاإدراك . ذلك بدون شك لأن القيمة الاستعمالية قد جرى التعتيم عليها فعلياً عبر غلبة القيمة التبادلية دون منازع(٢٦) . أن يشكل ، ١٩٨٤ والانسان ذو البعد الواحد ، ضمن هذه الشروط ممكناً فذلك ما لا يحتمل الشك .

لحسن الحظ ، إن القيمة الاستعمالية هي بعيدة عن أن تكون قد نسيت في عالمنا باستثناء الولايات المتحدة . لهذا السبب على الارجح نرى أن تجديد ايديولوجية الرأسمالية هو في ازمة في اوروبا ، وأن هذه الايديولوجية تبقى في المحيط بدون تأثير فعلي على المجتمعات . إن عجز النظام عن بلورة وفرض ايديولوجية الانسان ذو البعد الواحد سوف يكون مميتاً لنمط الانتاج الرأسمالي بقدر ما كان مميتاً عجز الامبراطورية الرومانية عن تجديد ايديولوجيتها . مرَّة اخرى ايضاً ، تتطلَّب النيو ـ رأسمالية المركَّزة لـ ١٩٨٤ هيمنة ايديولوجية الاستلاب البضاعي .

وبشكل موازٍ ، يظهر الانحطاط من خلال عجز النظام عن تجديد نموذج اعادة انتاج طبقته المسيطرة . في القرن التاسع عشر كانت اعادة انتاج البرجوازية مضمونة بدون تعقيد نسبياً ، من جهة عبر وراثة الثروات (والعائلة) ومن جهة ثانية بفضل تربية أنسيَّة humaniste ونخبويَّة . اما

المحتوى الايديولوجي لهذه التربية فهو واضح . إنه يرتكز على علم اجتماعي مزيَّف يملأ وظيفته بشكل كامل . ويتطلب التطور الصناعي تطور علوم الطبيعة وتخصصها المتنامي . في نفس الوقت ، ينبغي للعلم الاجتماعي أن يكون مستلباً ومن اجل ذلك يجري تحديد هدفه بنسخ هذا الهدف عن مثيله لعلوم الطبيعة : الواقع الاجتماعي تمكن مراقبته من خارج والقوانين الاجتماعية (خصوصاً الاقتصادية) تفرض نفسها كما قوانين الطبيعة . اما فلسفات هذا الاختزال فهي التجريبية والوضعية . ولا تهدف التربية الاجتماعية للبرجوازي الى زيادة سيطرته الواعية على المجتمع . على العكس تمر هذه السيطرة عبر استلاب البرجوازي نفسه الذي يجب عليه ترك « القوانين » الاقتصادية تمارس فعلها . هذه التربية تحضر سياسيي النظام الذين هم الايديولوجيون .

إلا أن الواحد كما الآخر من ذراعي نمط اعادة انتاج البرجوازية قد دخلا في ازمة . أن تركز الرأسمال يلغي الرأسمالي ويجعل وظائفه تتناثر . ويفقد الارث اهميته الكبرى فانتقال الملكية يجري ضمن إطار مؤسسي . للحال تدخل العائلة نفسها في ازمة . ويصبح بالتالي لزاماً أن تملأ المدرسة وظائف اكثر اهمية من اي وقت سابق ، وذلك عبر تقريب النظام من نظام الوظائف الكبرى في الصين القديمة Mandarinat . مما يتناسب جيداً مع التطور باتجاه ١٩٨٤ اي باتجاه نمط انتاج طبقي حيث ، ولشفافية عملية ابتزاز الفائض ، تصبح الايديولوجية المستوى المسيطر(٢٧) .

لكن النظام يظهر عاجزاً عن الانتقال من نظام التثقيف للقرن التاسع عشر الى نمط جديد من التثقيف النخبوي اي أنه عاجز عن تجديد ايديولوجيته . والواقع أنه في مجال علوم الطبيعة والتكنولوجيات ، لم تعد وظيفة التخصص تأمين الفعالية العلمية . فالتخصص يملأ وظيفة جديدة ، تلك المتعلقة بتبرير تقسيم للعمل اكثر فأكثر تشعباً ، كشرط لتحقيق تراتبية الاجور التي تحل مكان التحالفات الطبقية السابقة . لكن تقسيم العمل

هذا يصبح مصدر اختلال وظيفي dysfonctionnel والتمرد ضد تقسيم العمل يهدد النظام في جذوره ذاتها[٢٨] .

أما بالنسبة للعلم الاجتماعي ، فإن انحطاطه كان مبكراً . فمحاولات الخروج برد على ماركس عن طريق العودة الى الاقتصادية اخفقت على نحو مثير للرثاء . وفي ١٩١٤ كان ماركس ما يزال المارد من غير منازع على مستوى القارة الاوروبية . اما في انكلترا حيث الاستلاب البضاعي كان اكثر عمقاً ، وحيث جرى اختزال الفلسفة ، وبشكل ملازم ، الى التجريبية والعلموية الداروينية ، فإنه كان يمكن الاكتفاء بخلائط انتقائية ثم تصديرها بنجاح الى الولايات المتحدة ، حيث الوضع اكثر قرباً ايضاً من ١٩٨٤[٢٩] . هنا سوف يجري اذاً ايصال العلوم الاجتماعية الى العبث : الى وضع تخصص فائق حيث تقصر النظرية الاقتصادية جهدها على إظهار التآلفات الكليَّة ، ويكتفي علم الاجتماع بالمقابلة شكلياً بين المدارس النفعية والسلوكية التي لا حصر لها ، بينما تختزل السياسة الى مجرد سخافات صالون عند غالبرايت . هذه العبثية مترادفة مع التطور العددي للجامعات ، ادت الى الانحطاط الكليّ : فما عادت « المعرفة » تنفع لشيء ، لا عملياً ولا ايديولوجياً .

سوف تجري رغم ذلك محاولتان كبيرتان لإعادة تشكيل ايديولوجية ، لكن كلتاهما ستنقلبان ضد النظام . الأولى وهي محاولة فرويد . وما أن ينتقل التحليل النفسي الى الولايات المتحدة حتى يجري اختزاله بسرعة الى احترافية مركنتيلية ، مثله مثل بقية المجالات . اما في اوروبا فسوف تتعثر الفرويدية بالمادية التاريخية . وسوف تتم محاولات استخلاصية انتقائية ، منطلقة من ولهلم رايش ، وتكون موافقة لذوق العصر خلال حقبة الاوهام ، تحت اسم « الفريدو ـ ماركسية » . وبالنسبة لما هي عليه من مضمون ، فلا حاجة الى تحليلها . والمحاولة الثانية جاءت من ايديولوجيين ثائرين بعمق على الرأسمالية . ومدرسة فرانكفورت ، التي كانت للحظة « مستوعبة » ، افضت في النهاية الى المساعدة في فضح ايديولوجية

١٩٨٤ ، بشكل افضل .

هكذا اذاً هناك مخرجان ممكنان للأزمة البنيوية الحالية للرأسمالية . والمخرج الثوري سوف يسمح بالتجاوز الجدلي للمجتمعات الطبقية الما قبل رأسمالية والمجتمع الرأسمالي الذي هو لحظة النفي ، عبر الشيوعية . اما المخرج اللاثوري فسوف ينتهي الى اقامة مجتمع طبقي جديد .

إن المخرج الثوري لا يعني نهاية التاريخ لكن نهاية ما قبل التاريخ فحسب . والمجتمع الجديد سوف تكون له تناقضاته الخاصة ، والتي ترافق بالضرورة كل شكل للحياة . وأن تكون تناقضات هذا المجتمع ، حيث يحقق الفرد ذاته للمرة الاولى ، موجودة بالتحديد في حقل العلاقات التي ينسجها الافراد في ما بينهم ، فذلك تقريباً كل ما نستطيع قوله اليوم . لكن أن نعتقد أننا « نتجاوز » الاشكالية الماركسية عبر طرحنا اليوم اولوية هذه التناقضات فذلك يعني أننا نحكم على انفسنا بالعجز . إن اللجلجات الطفولية والمستوعبة « للنفسانية » Psychologisme الاميركية تعكس عدم نضج هذا المجتمع وليس رؤية ثاقبة طليعية ، كما يعتقد احياناً هناك .

وإذا كان للتاريخ ، وبسبب من عثارة الحظ ، أن يقودنا حتى ١٩٨٤ فهل سيكون ذلك نهاية التاريخ ؟ نتصور بشكل غير واضح طبيعة واشكال تعبير التناقضات في هذا المجتمع الطبقي الجديد . السيئة الى حد أن ماركوز لم يتصورها ابداً . ما نستطيع قوله هو أن التناغم الكليّ الذي يميز ١٩٨٤ ـ تناغم في الفظاعة ـ هو مستحيل تعريفاً لأن التناغم ـ غياب التناقض ـ ليس له وجود في الحياة : فهو يحدد الموت فحسب . وإن نحاول تصور صراع الطبقات في مجتمع « الانسان ذو البعد الواحد هو بالتالي شأن تافه تماماً .

إن المسألة الفعلية اليوم هي تلك المتعلقة بتحليل التناقضات التي تقف في مواجهة التطور نحو ١٩٨٤ ، وانطلاقاً من هنا ، بلورة ستراتيجيات لانتقال الاشتراكي . لقد جرى غالباً ، حتى الآن ، الاعتقاد أن المناطق ...ة من النظام الرأسمالي فحسب ، هي التي سوف تعرف مشاكل

« انتقالية » ـ : كيف يمكن تطوير القوى المنتجة دون اعادة خلق علاقات انتاج طبقية ، في الوقت ذاته . الواقع أن هناك مشاكل انتقالية هائلة تتربص بالمركز ويشكل محتواها الاجابات على السؤال المعاكس والمكمِّل : كيف يمكن تدريجياً توسيع مجال القيمة الاستعمالية بدون التخلي عن مستوى تطور القوى المنتجة المكيفة على قاعدة القيمة التبادلية . لقد سبق ان قال غرامشي أن الثورة هي حرب مواقع وليس حرب حركة . واشكالية الاصلاحية والثورة تنضوي في إطار اشكالية الانتقال .

* إن نسخة اولى من هذا الفصل صدرت في Minuit 9 ١٩٧٤ .

(١) هذه التعابير قد تستثير ، في خشونتها ، بعض الاعتراضات . وسيجد القارىء ابعد قليلاً ، مراجع اكثر خصباً .

(٢) هذا التحقيب قريب جداً من مثيله الذي اقترحه اندريه غوندر فرانك في :
(Multilateral Merchandise trade, Imbalances and univen économic development- doc. Ronéoté, Dakar I.D.E.P 74).

(٣) لم نلزم انفسنا هنا بحث شروط الانتقال الى الرأسمالية التي يستطيع القارىء الإطلاع على فرضيتها التفسيرية في كتابنا « التطور اللامتكافىء éd. Minuit 1973 . لقد تقدمنا ضمن إطار هذه الفرضية ، التي من اجل بنائها كنا قد انسقنا الى إعادة تحديد المفاهيم الاساسية للماركسية : بتحقيب لتاريخ النظام الرأسمالي العالمي ، وبتعريف للمرحلة الانتقالية المركنتيلية ثم طرحنا إشكالية للعلاقات بين المركز والمحيط مع تمييز بين المراكز الفتيَّة التي هي في طور التكون وبين التشكيلات المحيطيّة .

(٤) بالنسبة لنظرية التبادل اللامتكافىء انظر : التطور اللامتكافىء ـ الفصل الثالث. والتبادل الدولي وقانون القيمة I.D.E.P74 Anthropos . لقد قمنا ، من خلال التركيز على الطابع الدولي للسلعة ، بتحليل التخصص الدولي والتبادل اللامتكافىء على أساس معدلات استغلال قوة العمل الغير متساوية وذلك سواء من حيث كون تفاوت الاجور اكبر من تفاوت الانتاجيات ، او من حيث كون هيمنة الرأسمال على انماط الانتاج ذات الجذور الما قبل رأسمالية، تخفي وراء مظهر العلاقات البضاعية ، عملية بيع قوة العمل بمعدلات اجور أخفض .

(٥) حول مسائل الريع العقاري في نظرية الرأسمالية وعلاقات الزراعة ـ الصناعة في مختلف مراحل الرأسمالية والتحالفات الطبقية الموافقة لها انظر :
Samir Amin et Kostas Vergopoulas: la Question paysanne et le Capitalisme Anthropos- I.D.E. P 1974; Pierre Philippe Rey: les alliances de classes Maspero 1973; Gilles Pastel Viney: la Rente foncière dans le capitalisme agricole Maspero 1974; Alain Lipiet : le Tribut foncièr unrbain Maspero 1974.

إن تحليل الريع كفئة ما قبل رأسمالية ثم تحويلها من قبل النظام الرأسمالي ، هو بمثابة المفتاح الذي يتيح إعطاء مضمون دقيق لمفهوم هيمنة النمط الرأسمالي أنه على هذا الاساس يمكننا تحليل استغلال الفلاحين بشكل دقيق خصوصاً فلاحو المحيط من قبل الرأسمالية .
صفحة ١ ـ ٨

* من مروجيها البارزين منظرو الحزب الشيوعي الفرنسي الاقتصاديون : Boccara الخ .

(٦) هذا النقد للمحتوى الضمني لـ « الجبهوية » تمت بلورته من قبل نيكوس بولنتزاس في :
. Les classes Sociales dans le capitatisme aujourd'hui senil 1974

(٧) بالنسبة لنظرية الدورة والوضعية انظر : التطور اللامتكافىء ـ الفصل الثاني ـ الجزء الرابع

(٨) انظر : A. Faire et J. P. Senord: le nouveau diséquilibre
. international- Grasset 1973

(٩) هذه المحاولات بصدد خلاصة synttrèse انتقائية ، حيث تتلاقى طروحات ماركسية تم اختزالها الى وضعية positivisme اجتماعية ، مع السببيات المباشرة للاقتصادوية الهامشية marginaliste ، تؤلف المحتوى الاساسي لاهتمامات « اصلاحيي » الدول الشرقية خصوصاً : اوسكار لانجه ، كانتورو فيك ، ليبرمان ، اوتاسيك .

(١٠) انظر :

K.S Karol, la deuxième revolution chinoise - Laffant- 1973 et C. Bettelheim, revolution culturelle et organisation industrielle en chine, Maspero. 1973.

(١) إن تحليل بول باران وب سويزي على أساس الفائض ،

(P. Baran, l'économie politique de la croissance) Maspero- 1966.

P. Baeon et P. Sweesy, le capitalisme monopoliste. Maspero 1968). والتجدد في النقاشات حول العمل الغير منتج تستتبع نموذج تراكم يأخذ بحيوية في الاعتبار قطاعات امتصاص غير تلك التي يحتويها الجزءان الاول والثاني من الكتاب الثاني للرأسمال ، وبخاصة قطاع عام وقطاع غير منتج .

(١٢) في ما يختص بالنقاط ٢ و٣ ينبغي التذكير باعمال ب . ب راي و ن ـ بولنتزاس والمانيفستوا)
. Manifesto Senil 1971)

(١٣) في ما يختص بالنقاط ٤ و ٥ . لقد اتاح تيار « اليسارية »gouchisme المعاصر تعميم هذه الموضوعات ولو أن ذلك قد تم احياناً في إطار من التشوش الذي يصحب كل مرحلة تجديد .

(١٤) للإطلاع على تأريخ لتطور نظرية النظام الدولي ، وعلى بيان بالمراجع انظر : التطور اللامتكافىء خصوصاً الفصول III VI وV . انظر ايضاً خلاصة :

في .l'Homme et la Société 27-1973

(١٥) لقد حاولنا ان نبلور بشكل منهجي هذه الطريقة اللا ـ خطيّة سواء في التطور اللا...
اد في « تقريظ شتر ة » خاصتنا ، Elage du socialisme (l'Homme et la Société al
(31-32-1974 وضعها في مواجهة الطريقة الخطية المشتركة بين العالم البرجوازي (التي تم
انجازها على الوجه الأكمل من قبل روستوف :
(W.W. Rostow, les étapes de la croissance Senil 1960
وبين العقدية الماركسية المزيفة القائلةبـ« الاطوار الخمسة » (الشيوعية البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية) .

يمكننا العثور في الفصول I و II من التطور اللامتكافىء على صياغة تتعلق بالعلاقات بين

يمكننا العثور في الفصولI وII من التطور اللامتكافىء على صياغة تتعلق بالعلاقات

بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية في انماط الانتاج المختلفة . لقد قمنا ببلورة النقاط التي تتعلق نظرية الاستلاب في Elage du marorisme خاصتنا ، وبشكل موازٍ ، اعطينا محتوى لتوكيدنا على كون الرأسمالية هي « لحظة النفي » .

(١٦) عندما تصوَّر اورويل عام ١٩٨٤ كحدٍ للتطور لم يكن المقصود بذلك بالطبع غير توقيت كيفي . وفي الواقع وعلى الرغم من تسارع التاريخ ما زلنا بعد بعيدين للغاية في ١٩٧٤ عن هذا الاجل . غير ان النظام يتجه من تلقاء ذاته نحو هذا النمط من التماسك كما كنا قد بيناه في Elage du socialisme .

(١٧) انظر : Elage du socialime و le developpement inégale ص ٣٢٥ وما يليها حيث قمنا بتحليل المجتمع السوفياتي على اساس كونه نمط انتاج طبقي جديد .

(١٨) Herbert Marocuse, l'Homme Unidimensionnal- Minuit 1968 .

(١٩) لنسجِّل حدس Hosea Jaffe في : (Processo Capitalista et teoria dell' accumularzione والذي بمقتضاه تؤلف جنوب ـ افريقيا نوعاً من صورة مصغرة حيث بتنا نجد كل مميزات ١٩٨٤ . لكن Joffe يخطىء عندما يتصور ان النظام العالمي هو منذ الآن ، نظير امتداد على المستوى العالمي للنموذج الجنوب ـ افريقي في الواقع ان الانتاجيات في المركز وفي المحيط هي بعيدة عن ان تكون متساوية .

انظر :

D. Meadows, J. Rangers, W. Behrens, Halte à la croissance Paris 1972.

(٢١) A. Faire et J. P. Sebord, le nouveau désequilibre international.

(٢٢) هناك عناصر اجابات على هذه الاسئلة تشكل الاهتمام الاساسي للمانيفستو . انظر في هذا الشأن :

Le NManifesto- . سبق ذكره Lucio Magri - Il Manifesto 13 Janvier 1974
valentino parlato, Spazio e Ruolo del Reformismo, Il Mulino 74.

(٢٣) Ruy Mauro Marini, Subdesarrollo y Revolucion- Mexico 1969

(٢٤) إن هدفاً كهذا شكل الموضوع الغالب لخطاب موجه من قبل الرئيس بومدين الى الدورة الاستثنائية لجمعية الامم المتحدة في آذار ١٩٧٤ . هذا الخطاب اثار رد فعل عنيفاً من قبل هنري كيسنجر الذي اجبر هكذا على كشف كون الولايات المتحدة لا تريد ان يتجاوز « النظام الدولي الجديد » (وفقاً لعنوان الميثاق الجديد ذاته والذي صاغته الجمعية) حدود التمنيات الورعة .

(٢٥) انظر : التطور اللامتكافىء ـ الفصل الاول ـ و :

Leone Iraci Fedeli: «Marx e il mondo antico» Terzo Mondo N2- 1973.

(٢٦) هذه الفكرة تشكل الموضوع الرئيسي لتحليلنا للرأسمالية كـ « لحظة النفي » في « Eloge du Socialisme »

(٢٧) ليس هنا مكان بلورة محاور النقد هذه سواء بالنسبة لـ « النسويّة » Feminisme او بالنسبة لـ « المدرسة » . انظر في هذا الصدد :

Amin, Eynard et Stuckey, «Feminisme et luttes de classes» Minuit 7- 1973.

(٢٨) انظر : Yvon Bourdet, la delivrance de prométhée- Anthropos 1970.

(٢٩) إن محاولات صياغة رد على ماركس بدأت تظهر منذ صدور الكتاب الاول من الرأسمال (١٨٦٧) . وخلال سبعينيات القرن حاول بوهم باورك وفالراس اعادة تكوين « نظرية اقتصادية » ترتكز على علم النفس الفردي وآليات التوازن العام للظاهرات . هذه الفلسفة ، الحشوية tautologique اصلاً ، (كما بيناه في التطور اللامتكافىء ـ الفصل الثاني) كانت تفتقر كلما هاجرت من القارة الأوروبية نحو انكلترا (حيث سيكون الفرد مارشال هو الذي سيستعيد الاساسي منها في آخر القرن) ، ثم نحو الولايات المتحدة (L'économique خاصة Samuelson يختصر بشكل جيد نسبياً التفاهات التي تصدر بدون اضطراب عن كل جامعات امريكا الشمالية) .

صدر عن دار الحداثة

بيروت ــ ص.ب ٥٦٣٦ / ١٤

السلسلة التاريخية

١ ــ تاريخ العرب الاجتماعي . تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الى النمط الراسمالي ٣٠ ل.ل
احمد صادق سعد

٢ ــ تاريخ الجزائر الحديث ٢٠ ل.ل
د. عبد القادر جغلول
ترجمة : د. فيصل عباس
مراجعة : د. خليل احمد خليل

٣ ــ الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري
د. انطوان خليل ضومط

٤ ــ حول القوميات في الدولة العثمانية ــ ماركس
ترجمة جوزف عبد الله ــ مراجعة د. سهيل القش

٥ ــ أصول الاسماعيلية والفاطمية والقرمطية ١١ ل.ل
برنارد لويس ــ ترجمة حكمت تلحوق

٦ ــ تاريخ اللغة العربية ــ جرجي زيدان ٨ ل.ل
تقديم : د. عصام نور الدين

٧ ــ المغرب العربي الحديث ــ سمير امين ــ ط٣ ٢٥ ل.ل
ترجمة : كميل داغر

٨ ــ الدولة الاموية والمعارضة ١٢ ل.ل
د. ابراهيم بيضون

٩ ـ المؤتمر العربي الاول ـ ١٩١٣ ـ وثائقه والنصوص الفرنسية المتعلقة به ٢٠ ل.ل

د. وجيه كوثراني

١٠ ـ تطور نظام ملكية الاراضي في الاسلام ـ محمد علي نصر الله ـ (يصدر قريبا)

١١ ـ السياسة الدولية في الشرق العربي ـ د. عادل اسماعيل ١ ـ ٥ ـ (دار النشر للسياسة والتاريخ)

يصدر قريبا

سلسلة العلوم الاجتماعية

١ ـ نحو سوسيولوجيا للثقافة الشعبية ٢٠ ل.ل

د. خليل احمد خليل

٢ ـ الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية ٢٠ ل.ل

د. فؤاد شاهين

٣ ـ الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون ١٢ ل.ل

د. عبد القادر جغلول

ترجمة : د. فيصل عباس

مراجعة : د. خليل احمد خليل

٤ ـ الاساطير والخرافات عند العرب ١٠ ل.ل

د. محمد عبد المعيد خان

٥ ـ حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين ١٧ ل.ل

د. وضاح شرارة

٦ ـ المراة في الاسلام ٨ ل.ل

د. هيثم مناع

٧ ـ العرب والقيادة ـ بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد ٢٠ ل.ل

د. خليل احمد خليل

٨ ـ المادية الجدلية والتحليل النفسي

فيلهلم رايش ـ ترجمة بوعلي ياسين

٩ ـ القرية وسوسيولوجيا الانتقال الى السوق ٩ ل.ل

فرج الله صالح ديب

١٠ ـ محاولات في العلاقة ما بين الفلسفة والتاريخ

د. وضاح شرارة

١١ ـ السوسيولوجيا والتاريخ ـ ل.م. دروبيشيفا ٩ ل.ل

ترجمة : د. علي نمر دياب

السلسلة الفلسفية

١ ـ مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي
د. سهيل الفش

٢ ـ الماركسية والتراث العربي الاسلامي
مناقشة لاعمال حسين مروة وطيب تيزيني
د. نايف بلوز ، د. توفيق سلوم ، بوعلي ياسين ، نبيل سليمان ، علي حرب ، د. رضوان السيد ، فرج الله صالح ديب

٣ ـ محاورات في الدين الطبيعي ـ هيوم
تقديم د. فيصل عباس

٤ـ الفكر السياسي الاسلامي ـ مونتغمري وات ١٤ ل.ل
ترجمة صبحي حديدي
ترجمة : صبحي حديدي

٥ ـ الاشتراكية وبعض مشكلات الفلسفة
د. فويدر نيّر
« يصدر قريبا »

السلسلة القانونية

١ ـ القانون الدستوري والانظمة السياسية ٥٠ ل.ل
د. احمد سرحال

السلسلة الاقتصادية

١ ـ الاقتصاد السياسي ـ مدخل للدراسات الاقتصادية ـ ج ١

فتح الله ولعلو

٢ ـ الاقتصاد السياسي ـ توزيع المداخيل ـ النقود والائتمان ـ ج٢

فتح الله ولعلو

٣ ـ قانون القيمة والمادية التاريخية ـ سمير امين ١٢ ل.ل

٤ ـ ازمة الراسمالية ـ سمير امين ٥ ل.ل

ترجمة : صلاح داغر

السلسلة العلمية

١ ـ مبادىء الطاقة الشمسية وتطبيقاتها

د. سهيل فاضل

د. الياس الكبه

قضايا اجتماعية وسياسية

١ ـ مسائل الثورة في العالم الثالث

(الامبريالية والنموذج التركي) ١٩ ل.ل

د. حكمت قفلجملي

ترجمة : فاضل لقمان

٢ ـ افغانستان حرب ام ثورة ٩ ل.ل

فريد هوليداي ـ ترجمة د. سامي الجندي

٣ ـ التجارب الديمقراطية في الوطن العربي

مجموعة من المؤلفين ١٥ ل.ل

قضايا ادبية وفكرية

١ ـ مقدمة في علم الادب ٤ ل.ل

د. فؤاد مرعي

٢ ـ البنيوية والتاريخ ـ اضولفو باسكيز ٣ ل.ل

ترجمة : مصطفى المسناوي

٣ ـ المادية الديالكتيكية وتاريخ الادب والفلسفة ٣ ل.ل

لوسيان غولدمان

٤ ـ المنهجية في علم الاجتماع الادي ٣ ل.ل

لوسيان غولدمان

ترجمة : نادر ذكرى

ترجمة : مصطفى المسناوي

٥ ـ الاستشراق والاستشراق معكوسا ٤ ل.ل

د. صادق جلال العظم

٦ ـ ازمة القصيدة الجديدة ٥ ل.ل

د. عبد العزيز المقالح

٧ ـ منهجية ابن خلدون التاريخية ٤ ل.ل

د. محمد الطالبي

٨ ـ الممارسة النقدية ـ بيلينسكي ١٥ ل.ل

ترجمة د. فؤاد مرعي

٩ ـ الرواية والواقع ١٠ ل.ل

محمد كامل الخطيب

١٠ ـ مفاهيم الجماعات في الاسلام

د. رضوان السيد

يصدر قريبا

١١ ـ المادية التاريخية والوعي القومي عند العرب ٨ ل.ل

فرحان صالح

١٢ ـ تطور الوعي في نماذج قصصية فلسطينية ١٥ ل.ل
أمل زين الدين ـ جوزف باسيل
١٣ ـ ادب السجون ١٥ ل.ل
نزيه ابو نضال

روايات ـ وقصص

١ ـ مدار الجدي ٢٢ ل.ل
هنري ميللر ـ ترجمة أسامه منزلجي
٢ ـ هيجان ١١ ل.ل
جوزيه لويس دي فيلالونغا
٣ ـ حريق في راسي ـ (توزيع) ٨ ل.ل
سمير ابو حمدان
٤ ـ رائحة المدينة ـ (يصدر قريبا)
شغموم الميلودي
٥ ـ الاعمال الكاملة ١٧ ل.ل
عبد الله عبد ـ قصص ـ
٦ ـ الفحط ٦ ل.ل
هيثم الخوجه ـ قصص ـ
٧ ـ أعترف بأني الشاهد والمطعون ـ شعر ٦ ل.ل
منذر عامر
٨ ـ بين حد الحرب والحب ١٠ ل.ل
عبد الكريم شمس الدين
شعر ١٠ ل.ل
٩ ـ وقع الاحذية الخشنة
واسيني الاعرج
قصة طويلة

قضايا المرأة

١ ـ المراة العربية والانتاج ٣٫٥٠ ل.ل

نبيله برير ـ فرج الله صالح ديب

٢ ـ المراة في الاسلام ٨ ل.ل

د. هيثم مناع

٣ ـ المراة العربية عبر التاريخ (توزيع) ٦ ل.ل

علي عثمان

٤ ـ المراة الجزائرية ـ مجموعة مؤلفين يصدر قريبا

٥ ـ العلاقات الجنسية في مجتمع اسلامي ـ راسمالي تبعي

د. فاطمة المرنيسي

سلسلة علم النفس الاجتماعي

١ ـ اقصى درجات العزلة ١٣ ل.ل

طاهر بن جلون

ترجمة : فيصل ونيله جلول

٢ ـ الفصام

دراسة في اضطرابات الشخصية والتفكير والسلوك

٧ ل.ل

د. سعيد حافظ يعقوب

٣ ـ المادية الجدلية والتحليل النفسي

فيلهلم رايش

ترجمة بوعلي ياسين

دار الحداثة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان - بيروت ص. ب. ١١٣/٥٣٣٥

الثمن ٥ ل.ل.